كتيب إجتماعات عدلي ـ قانوني

مشروع ليرا

(لنساهم جميعا في تطوير مسارات مناهظة العنف)

2014-2013

Progetto

L.I.R.A.

eLaborare Insieme
peRcorsi
Antiviolenza

Presidenza del Consiglio dei Ministri
Dipartimento per le Pari Opportunità

CITTA' DI VENEZIA
DIREZIONE ATTIVITÀ CULTURALI E TURISMO
SERVIZIO CITTADINANZA DELLE DONNE E CULTURE DELLE DIFFERENZE
CENTRO DONNA

DESIDE COOPERATIVA SOCIALE

كتيب إجتماعات عدلي – قانوني

مشروع ليرا

(لنساهم جميعا في تطوير مسارات مناهظة العنف)

2013-2014

كتيب إجتماعات عدلي – قانوني

مشروع ليرا

(لنساهم جميعا في تطوير مسارات مناهظة العنف)

2013 -2014

مشروع **ليرا** مشروع مدته سنتان قدم بفضل مساهمة قسم لتكافؤ الفرص من مجلس الوزراء برعاية خدمة المواطنة للمرأة وثقافة الاختلاف بمدينة فينيسيا بالتعاون مع التعاونية الإجتماعية إسايد, الهدف من مشروع **ليرا** زيادة الموارد هو زيادة الموارد والأدوات بمركز مكافحة العنف في مدينة فينيسيا لدعم المرأة

الفهرس

المقدمة الصفحة.3

الخميس 11 أبريل, بلدية ميستري كربينيدو الصفحة.4

"الحب المموه"

الثلاثاء 7 ماي, بلدية ميستري كربنيدو الصفحة.7

"الحقوق التي يمكن أن تستفيد منها للنساء"

الثلاثاء 4 يونيو بلدية ليدو و بليسترينىة الصفحة .10

"المراة و العمل "

الثلاثاء 24 شتنبر, بلدية ليدو و بليسترينىة الصفحة. 14

"العنف المنزلي"

الثلاثاء 8 أكتوبر, بلدية مرغيرا الصفحة 16

"الحضانة المشتركة: لمادا نعم و لمادا لا"

الثلاثاء 12 نونبرو بلدية مرغيرا الصفحة. 20

"عقود زواج بالخارج تعايش بإيطاليا, قواعد القانون الدولي"

الثلاثاء 3 دجنبر, بلدية كرينياغو زلرينو الصفحة. 23

العنف ضد النساء. ماهو, مادا يمكنك أن تفعلين,بمن يمكنكنك أن تلتحقي

الثلاثاء 14يناير, بلدية كرينياغو زلرينو الصفحة 26

الانفصال عن نزاع و ال

الثلاثاء 4 فبراير, بلدية ففرو فينيطو الصفحة .28

"حماية النساء المتمردات, المنهج الوطني, الرقم الأخضر 1522 , شبكة مراكز ضد العنف"

الثلاثاء 11 مارس, بلدية ففرو فينيطو الصفحة 32

" الإعتداء الإقتصادي. كيف تحمي انفسهن و ما هي المعاملات البنكية التي يمكن أتخادها"

الثلاثاء 8 أبريل, بلدية فينيسيا مورانو و بورانو الصفحة 38

" الأزواج المتزوجين و الأزواج الغير المتزوجين "

الثلاثاء 6 ماي, بلدية فينيسيا مورانو و بورانو الصفحة 41

"التشريع الإيطالي في قضية العنف و إقتراح القانون الإقليمي"

المقدمة

أنشئ هذا العمل داخل غطار مشروع **ليرا** (لنساهم معا لتطوير مسارات مكافحة العنف) المنتجة بمساعدة من وزارة تكافؤ الفرص في رئاسة مجلس الوزراء برعاية خدمة المواطنة للمرأة وثقافة الاختلاف من مدينة فينيسيا بالتعاون مع التعاونية الإجتماعية إسايد..

الكتيب هو ملخص للقاءات المعلومات القانونية و العدلية التي عقدت في الفترة 2014-2012 و الدي كان الهدف منها تزويد النساء والمهنيين الذين يتعاملون بصفة مباشرة مع مسألة العنف من الأماكن وسياقات المعلومات والتوعية بالإضافة كذلك إلى وضع المقارنة .

سيتم ترجمة موجزة إلى 3 لغات الأكثر تمثيلا لمجموع نسبة المهاجرين بالتراب الوطني ، و دلك من أجل تحقيق حتى تلك المرأة التي تعاني ليس فقط من العزلة التي ارتكبها الجاني ولكن أيضا العزلة بسبب مشكل التواصل اللغوي

تحقيق التوصل إلى النساء المهاجرات يعني منحهم الفرصة للتعرف أن هناك شخص يمكنه أن يساعدهن .

اقترحت الموضوعات المشمولة وحددت في بلدية مدينة فينيسيا

الكتاب والمحررين هي المعنية: ماركوتسو باتريك هيد مركز مكافحة العنف في مدينة البندقية، وسارعلم النفس نفسي من التعاونية الكتاب والمحررين : الدكتورة باتريسيا مركوتسي المسؤولة المعنية عن مركزضد العنف بمدينة فينيسيا, الدكتورة سارة بريطالي مستشارة نفسانية بالتعاونية الإجتماعية إسايد, الدكتورة رفييلا طونيولو طبيبة نفسانية بمكتبالعمل النسائي بالمركز النسائي, المحامية كيارا سانتي, المحامية مارغريطا سالزير و المحامية فرنشيسكا ماجولو المستشارة القانونية بالمركز محاربة العنف لغاية مايي 2013..

ونغتنم هذه الفرصة لأشكر مرة أخرى كل من بلدية مدينة فينيسيا التي شاركت بنشاط في الاجتماعات والتي أتاحت أيضا المساحات اللائقة لتتكيف الأنشطة في هدا النطاق

.كما نشكر جميع الذين شاركوا في سياق المعلومات القانونية، وتوفيررؤى مفيدة و مثيرة للاهتمام

"الحب المموه "

(أبريل 2013 11)

الحب.هو مفهوم واضح جدا و بين , كما هو ايضا معقد و يصعب تحديده, و هو موضوع عزيز جدا على النساء اللاتي يأتين إلى إلى مركز مكافحة العنف , و الدي هو عنصر موجود في قصصهم و عمل مشترك يجمعهن, هده الورقة هي بمثابة قراءة قراءة شخصية و نفسية " للحب المقنع" و الدي أصبح ممكنا بفضل الخبرة المكتسبة من طرف الدعم النفسي للنساء ضحايا العنف و الدي اقتبس من كلماتهم العنوان و الدي من الممكن تسميتهم " ضحايا الحب المموه" و فيما يلي فقط بعض العبارات المستخدمة من قبل النساء " اللواتي قابلتهم على مر السنين ليحكوا لي قصة "حبهم المموه

كنت أكن له كثيرا من الحب, و الآن هدا الرجل هو شخص آخر... أحببت كثيرا هدا الرجل, و أنا لا أستطيع أن أفسر مادا حدث " ,بيننا, حتى الرجال العضماء لم يتمكنو من شرح الحب, و لا أنا. دات يوم حبي له لم يعد كافيا و داس عليه

عنما تقع في الحب فالقلب يسود. الحب و العنف لا يسيران جنبا إلى جنب , كنت في البداية لا تلاحظ. كنت أحب زوجي كثيرا و" "لكن عندما كان يعنفني لم يكن الحب متاوجدا, لقد فهمت الآن و تكن كان خوفي أنني كنت مرتبطة به

لا أعرف لمادا أحببته , كان الرجل الوحيد لدي , فإنه يؤذيني وبناتنا وأنا أعلم أنها سوف يفعل ذلك مرة أخرى. ربما قد تحملت "الكثير لأنه أعطاني الثقة والأمان، نعم، على الرغم من الضرب، ولكن دلك هو الحب, ليس طبعا ما قدمه لي

مثل إذا كنت قد اعتدت على العيش بشكل غير جيد، لذلك كنت لا أعرف جمال الأشياء, جمال الحب أنا تزوجته لأنني أحبه. كان حب عمري. في البداية سعادة لم أعشها أبدا, ثم لم أتلق أي شيء. اعتقدت انه ضربني للأنه يحبني ثم بدأت أرى الأمور بشكل مختلف

"انه كان أعظم حب في حياتي، وأنا كنت أحبه حتى و أني كنت أتلقى الضرب و لكن الآن أريد الرجل الذي أحبه حقا"

توجه باربرا على ورقة قلبها لترى مدى المساحة التي يزال يحتلها في قبلها، حتى بعد كل هذا الوقت يبقى عالقا هناك، عالقا في طرف وفي الجوف فضاء كبير فارغ

في كلام النساء يتعرضن للضرب في كثير من الأحيان يجدن نفسهن في غالب الأحيان يعشن تجارب متشابهة ، على الرغم من أنه .لا يجب أن ننسى أبدا أن كل امرأة هي متحدثة فرديتها الخاصة وسيرتها الأصلية

قد يظن البعض أن الحب هو الحاجة الفريدة لهاته النساء، وربما توصلت إلى استنتاج أن إحتياجهن "الكثير " من الحب أدى إلى إرباك لهم و مقابلتهن للحب المموه.

ولكن من الذي يمكن أن يقول أنه لا يحتاج للحب؟من الذي لم يحلم به قط؟ الحب هو رغبة الجميع النساء والرجال. إذا هذا كان هناك ما زال يشك نتذكر كيف أن العديد روائع الكتاب والشعراء والفلاسفة, خصصوا (أو وجدوا) مواهبهمفي مسألة الحب .

كل ما تحتاجه هو الحب" (البيتلز)

"للأسف أن الحب، لطيف جدا في المظهر واختباره، قاسي جدا ومستبد

(وليم شكسبير، روميو وجولييت)

لكن الحب ليس فالقلب ، ولكنه التعرف من الرائحة. لا يمكن "وجود المودة دون قدر من الاحترام ..." (وليس في القلب، يوجين فيناردي)

"يمكن للحب التغلب على أي عقبة، ولكن ليس الذي يرسم النهاية"

(جون سوريانو)

ولكن ما الدي يميز الحب من " الحب المموه "؟ هل هو الحب الذي يخفي نفسه، ويتنكر، ويتحول إلى آخر، أو هو هذا "الآخر" الذي كان قد أتخد خطا بصفة للحب إلى أن تكشف طبيعته الحقيقية?

تسائلات الرغبة من خلالها "باللعب بالكلمات" لتسليط الضوء على جانبين من جوانب هاده الظاهرة. بمفهوم "الحب المموه" هوبمثابة لفت للانتباه إلى هذه العملية التي تميزالعلاقات العنيفة. الاعتداء الجسدي والنفسي يؤدي الى كسر سكينة البيئة الآمنة، والعلاقة العاطفية التي كانت المرأة قد وضعت بها جميع ثقتها وتوقعاتها

هذا التمزق العنيف، أكثر أو أقل غير متوقع وفوري يؤدي للإرتباك ، وفقدان المرجع ، ردود الفعل متأزمة ، وفي مرة أخرى كدلك أعراض الاكتئاب والقلق ، الخ

.قد يستمر العنف ليعبر عن نفسه في أشكال مختلفة: العنف الجسدي والعنف النفسي، والعنف الجنسي، والعنف الاقتصادي

في مواجهة هذه الظواهر، بصفة مراقب خارجي "الحب" سيكون آخر الكلمات التي يمكن النطق بها للحكم بها على علاقة من هدا النوع. ومع ذلك، لا تزال النساء الواتي يتعرضن للعنف يعشن ظرف "الحب" في إطار العلاقة، لكن ما هي الا واحدة من المراحل التي تميز العلاقة و أن القراءة المختصة تضعها في إطار "دائرة العنف". مرحلة الإغاثة، بعد إرتفاع التوتر وانفجار الإساءة الحقيقية و التي تسمى "شهر العسل"، في هده المرحلةتحصل المرأة على الإعتذارات والاهتمام والمحبة، الرجل يثبت مرة أخرى أنه شخص رقيق ويشعرها بالرعاية ، ويسعى لعبارات الأسف و طلب المسامحة لما صدر منه من عنف

تجد المرأة نفسها أمام رجل ساحر ومحب. يجمع أحيانا توسلاته للحصول على المساعدة, حيث يجعلها تعتقد أنها الوحيدة القادرة على انقاذه ويغدي توهمها بقدرتها على وضع حد للعنف.

دوامة العنف تساعدنا على فهم السبب في أنه من الصعب جدا للنساء الخروج من دائرة العنف

أتساءل عما إذا كان الحب المموه في الواقع شيء آخر غير الحب، ولكنه جيد المقنع يخداع العين، وقال أنه يريد التركيز على الجوانب الأخرى التي تلعب دورها في العلاقات الحميمة.

العنف ضد المرأة هو، في الواقع، ظاهرة دات امد طويل تتخد صفة ثقافية : غالبا ما تكون المؤسسات و الثقافة تعمل على إذلال النساء من خلال منحهم المسؤولية عن وضعيتهم الغير الممستقرة

محرك العنف ضد النساء يرتبط ارتباطا وثيقا ديناميات السلطة والسيطرة، و هذا هو عامل أساسي التي من خلاله يمكن التحديد ما إذا كانت المسألة مرتبطة بصراع أو هو عنف مجسد.

العنف هو جزء من البعد من عدم المساواة في الأدوار الاجتماعية التي تم تعيينها إلى الواحد والآخر، عندما تكون المرأة مستبعدة عن دور تلك القيمة الاجتماعية الممنوحة الرجل قد يلجأ إلى العنف للحصول على استعادة السيطرة على العلاقة و إعادة تأسيس الفرق بين الأدوار.

وتعرف الأمم المتحدة العنف ضد المرأة باعتبارها ناشئة عن الفوارق التاريخية والثقافية في السلطة والسيطرة بين الجنسين، مشيرا إلى أن هذه الفئة من النساء، أو بالأحرى الجنس الأنثوي هو تاريخيا تشكل الفئة المعنفة ، المظلومة، أصيب في حقوقها، وحرياتها, في حقها في السلامة النفسية من فئة الرجال.

الحب المموه هو العنف المستتر على الجنس الأنثوي

حرر من قبل الدكتورة: سارة بريطالي

الحقوق التي يمكن ان تستفيد منها النساء

(ماي 2013 7)

إطار قانوني ملائم

السنوات الثلاث الماضية تميزت بقوة المشاركة الفعالة في مكافحة وصمة العار والعنف القائم على نوع الجنس من قبل المنظمات الوطنية والدولية الموثوقة مع تداعيات هامة بالنسبة لبلادنا.

كان العامل الحاسم هو التوقيع من قبل الدول الأعضاء في اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة و العنف المنزلي, وقع في اسطنبول يوم 11 مايو 2011 كون الحكومة الإيطالية قد صادقت في وقت لاحق بعد سنتين طبق القانون رقم 77 من 27 يونيو 2013

وفي الوقت نفسه، في 25 يونيو 2012 عرض في جنيف تقرير المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة في إيطاليا، أسبابه وعواقبه. المقرر هومحامية في جنوب أفريقيا استادة في مادة الحقوق الإنسانية رشيدة مانجو و التي نيابة عن الأمم المتحدة زارت بلدنا بين 15 و 26 يناير إلى جمع البيانات والأدلة من خلال مقابلات وتقارير الهيئات المؤسسة لملاجئ النساء الناجيات من العنف, المركزي والمحلي منها . في التقرير وصفت أن الدولة ذات معايير جيدة لكنها لا تنفذ بشكل فعال. مما يترتب العنف المنزلي منتشر على نطاق واسع و مشدد، وعبر الجذور ثقافية وغالبا ما لا ينظر إليها على أنها جريمة في مجتمع لا يزال تواجد السلطة الدكرية بقوة ، حيث بلغ عدد قتل الإناث تحديدا حيث تأكد أنه كل 3 أيام تقتل إمراة على يد شريكها أو شريكها السابق ويبدو أن تتعارض مع تصرفات الأطراف المسؤولة عن التباين بين الجنسين العنف في البلاد

الخبرات والمهارات الممتازة التي هي الطباق إلى مواقف شديدة المكشوفة غير مكتمل، مع عجز خطير في الاعتراف نداء استغاثة، وتحليل المخاطر وشبكة العمل حماية المرأة. أعرب المقرر الخاص للأمم المتحدة إلى جانب رضاهم عن الإجراءات التنظيمية للحكومة والبرلمان أيضا عن قلقها الشديد إزاء الصعوبات في الالتزام الوفاء بفعالية التزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية وفقا لمعايير وطنية ، بحيث تكون قادرة على خفض معدل قتل النساء أو التي تغير حياة الكثير من النساء في موقف خطير و كبير من جراء التهميش. التوصيات المقدمة إلى الحكومة أن إغلاق المستند هي دعوة واضحة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة

إعادة التنظيم، والتنفيذ القوانين*

لتعزيزو نشر المعلومات والتوعية والتغيير الثقافي لإذكاء الوعي *

اتخاذ تدابير لدعم مراكز النساء المعنفات*

التوسيع والتآزر في رصد قضية تبادل المعلومات بين المنظمات المحلية والمعهد الوطني لإحصاء البيانات *

بعد سنة واحدة على تقرير مانجو, في إيطاليا يتم السعي إلى تشكيل حكومة جديدة وبرلمان و التي تعتبر بصفة خاصة عن واقع في غاية الحساسية.

خطاب الرئيس الجديد إبان تنصيبه في يوم 16 مارس 2013 تنص على أنه: "سيكون لدينا مهمة لمكافحة الذل و رعاية النساء اللواتي يتعرضن للعنف المتنكر في صفة الحب. وهكدا كان بمثابة التزام من اليوم الأول تتعهد به مسؤولية السياسة والبرلمان ". وفورا تعيين وزير جديد ر تكافؤ الفرص و كان أول مأشر اليوم الوطني حول العنف ضد المرأة الذي يشارك أيضا مركز مكافحة العنف في مدينة فينيسيا في تقريرها المقدم إلى الوزير المسؤولة عن مركز مكافحة العنف في مدينة فينيسيا أن اهتمام الحكومة يتحقق من خلال توفير الأموال وبعض الثوابت لدعم المشاريع مكافحة العنف، بما في ذلك من خلال تمويل مشاريع التطوير المهنية ومع صيانة أو عمل التنسيب و تحديد المساكن الوطنية للنساء أثناء خروجها من بيوت الإستضافة . ويدعو أيضا إلى إنشاء التنسيق بين المراكز الوطنية العامة لمكافحة العنف، لرصد أفضل وتعزيز التدخلات لضمان فعالية هدا العمل

"أيضا في عام 2013 تم تحويلها المرسوم إلى مرسوم قانوني رقم 93 لزرع: "سلامة عاجلة ولمكافحة العنف ضد المرأة

حتى على المستوى المحلي في عام 2013 نرىالتوصل غلى هدف رئيسي : 23 أبريل، أصدرت منطقة فينيتو القانون الإقليمي رقم 5 "التدابير الإقليمية لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة" التي "تروج التدخلات تجاه النساء ضحايا العنف وبرامج الدعم لتمكينهن من استعادة حرمتهن واستعادة حريتهن، مع الاحترام الكامل للسرية و عدم الكشف عن هويتهن .

.مسارنا القانوني هدا هو جزء لا يتجزء من هذا الإطار القانوني المواتي

حرر من قبل الدكتورة باتريسيا ماركوتسو

****

التي يمكن للمرأة أن تستفيد منها ، فإن الجواب هو بالطبع واضح على ما يبدو و في طبيعة موضوع القانون و الحقوق و هو بطبيعة الحال

! كلها

ولكن إذا شعرت أثناء الثورة الفرنسية أوليمب دو غوج (1748/1793) الحاجة لكتابة "إعلان حقوق المواطنين"، وأنها بالتالي ماتت وكانت المقصلة لم تكن واضحة وليست أصلا واضحة.

.وبالتالي فإنه يسأل **ما هي** القوانين التي تمنع العنف ضد المرأة و**كيف** يمكن استخدامها في ضوء ذلك

:يمكننا ثم التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة وهي

القواعد التي تأخذ في الاعتبار تقرير العنيف الذي يكمن وراء حالة من سوء المعاملة والعنف، أوالتي تميل إلى دلك ، ثم علنا معايير تهدف إلى التصدي لوجود الحالات الذي يكمن ورائها العنف (على سبيل المثال إرسال مراكز مكافحة العنف, رعاية بمصاريف الدولة . دخل بعايير مالية قياسية للدعم...إلخ)

بصفة خاصة الجنائية منها، مع تمييز قوي فهي "رمزية"القانون العام و قواعده .ب"

هي القواعد التي تميل إلى الخلط والتداخل، وغالبا في مثل هذه الطريقة أن نغفل عن الهدف للتصدي للعنف، ومشكلة السياسة العامة مع أن العنف القتال الفعلي. وهولأمثلة الأخيرة على ما يسمى المرسوم على قتل النساء

ج .التحرر دعا معايير، لا تهدف بالضرورة إلى مكافحة العنف ولكن الاعتراف ودعم الذاتية النسائية في الممارسة اليومية للحقوق الفردية هي مساعدة قيمة في عملية إعادة التأهيل. وتشمل هذه الفئة تقريبا كل عمل القواعد

.وعلى النقيض من طريق العنف ليس فقط المهم أن نسأل ما هي الحقوق التي تعترف القواعد، ولكن أيضا كيفية استخدام هذه المعايير

مع التركيز على "امرأة الذاتية، أو استخدام الصكوك القانونية بطريقة تتفق و طريقة حياة المرأة وليس بطريقة ما قبل تشكيلها ومجردة. وإلا لا

في الوقت المناسب والوسيلة التي اختارها لك سيتم الكشف قريبا عدم جدوى الإجراءات القانونية "القسري" (مع التراجع عنها .ويترتب على ذلك آثار سلبية للمرأة)

كيف ملموس التدخل في الخدمات؟

وبالنظر إلى مركزية مسار شخصي لامرأة ثم لا تستخدم بروتوكولات، أوإجراءات قياسية من الاضطرار للذهاب جيدا للجميع ليست جيدة لأي لكن الممارسات الجيدة القرارات تقاسم معلومات شاملة، سند، ومن ثم استخدام القوانين وفقا لاحتياجات المرأة، وليس العكس

وتنص الاتفاقية ذاتها اسطنبول صراحة أننا لا يمكن أن تؤثر، من خلال الخدمات، ودعم للمرأة إلى الخيارات القانونية له (مثل تقديم الشكوى أم لا، أوطلب الانفصال أو الطلاق

المادة 18 - التزامات عامة"

(تتخذ الأطراف ما يلزم من تدابير تشريعية أو تدابير أخرى لحماية جميع الضحايا من أعمال جديدةمن العنف. (حذف)

"لا يجب أن يكون تقديم الخدمات خاضع لإرادة الضحية إلى إقامة دعوى جنائية أو شهادة ضد كل مؤلف لهذه الجرائم

حرر من قبل المحامية كيارا سنتي

المراة و العمل

يونيو 2013 4

أردت أن أبدأ مع بعض البيانات من دراسة قدمت أكثر أو أقل قبل شهر ونصف من قبل جمعية قيمة د, و هي جمعية من نساء الأعمال واللواتي يسعين إلى جود المرأة في سوق العمل ووصولها إلى الأعلى . ووجد البحث أن في إيطاليا تحتل 46.5٪ من النساء، مقارنة مع المتوسط الأوروبي لأكثر من 60٪. وهذا يعني أن سوق العمل الإيطالي لا تستغل بشكل كامل الإمكانيات والموارد لا تستخدم في سوق العمل في إيطاليا ، و بعبارة أخرى أن السوق الإيطالي لا يستفيد من الطاقة التي يمكن للعنصر النسائي أن يساهم في التنمية الاقتصادية بالتراب الوطني

أما بالنسبة لبيانات البطالة فإنها تشير إلى أن إيطاليا في عام 2009 قد بلغ 9٪. في الربع الأول من هذا العام وصلنا إلى 12.8٪. ضمن هذه البيانات لم تكن كذلك، ومع ذلك فإنه لم يكن النظر فيها للعاملين لحسابهم الخاص ورجال الأعمال وسيدات الأعمال الدين أغلقوا وخسر أعمالهم و مشاريعهم. لذا يجب علينا النظر لذلك في إعطاء أنه بالفعل مسألة في حد داتها خطيرة . أن تكون في المنزل من يوم إلى لآخر ومعظمهم من الشباب والشباب تحت 25 سنة و من الفئة العمرية بين 40 و 45، والتي هي أيضا الناس الذين . . لديهم المزيد من الصعوبات إعادة توظيفهم و إدماجهم في المجال المهني

ولكن ماهي الآثار النفسية التي يمكن أن تكون للبطالة على الشخص؟

وأول ما يفكر فيه العاطل عن العمل "أنا لم يعد لدينا دخل"، فقدان الوظائف تفقد القدرة على إنتاج / الحصول على الدخل وإمكانية تخطية المصاريف و النفقات ، حياتي الخ ....بالإضافة إلى فقدان الدخل، تربط مسألة فقدان العمل أرتباطا لفقدان الدورفي المجتمع وفقدان الدورالاجتماعي في كثير من الأحيان لها صلة كدلك بفقدان احترام الذات. هذه الدائرة النفسية يصبح تقريبا حلقة مفرغة: أنا أفقد الثقة بالنفس، وفقدان الثقة في نفسي، والقدرة على أن تكون قادرا على إعادة اختراع مهارة مرتبط أيضا إلى إمكانية صعوبة إعادة الإدماج في سوق العمل في وقت لاحق. وخلاصة القول، خسرت وظيفتي، وأنا تفقد دور بلدي، وأنا تفقد الثقة في لي، أجد الأبواب مغلقة، تقديري وثقتي بنفسى تنخفض أكثر و أ صبح في حلقة مفرغة يصعب كسرها و المهم كسرها لأان خلاف دلك يسبب خطرا هو أن يبقى إلى الأبد الاستبعاد من سوق العمل.

يجب أن تسجل أيضا الفروق بين الجنسين في التجربة النفسية للبطالة، والاختلافات بين الرجل والمرأة العاطلين العمل. في جميع أنحاء أوروبا، في هذا الوقت من الأزمة الاقتصادية و التي أثرت بصفة خاصة على الرجال، في مرحلة الطرد من سوق العمل قد فقدت "وظائف الذكور". وجد الرجل نفسه بالتالي في البعد عن مجاله المألوف في مجال آخرلم يكن يحسن إدارته ، على الرغم من سنوات من الترويج التثقيف بشأن تكافؤ الفرص، ولكن لا يعيشه ويصعب التعرف عليه 'عاد إلى الدخول في النطاق العائلي مضطرار إلى التعامل معه و الدي كانت مهمة دائما تحت إدارة المرأة، من الرعاية المنزلية، ورعاية الأطفال وغيرها، وللتعامل مع هذا الوضع الجديد دون أن يكون في بعض الحالات مستعدا , أما الحال بالنسبة للمراة فهو النقيض . حيث أن المرأة تدخل في بعد معترف بها اجتماعيا

.. فبالنسبة لها رعاية اللأبناء و الإدارة العائلية إلخ

بعد أن يواجه الشخص بعض الصعوبات بينما يجد نفسه عاطلا عن العمل وبصفة خاصة نود أن نتكلم عن النساء والبحث عن العمل في مكتب الشغل للنساء في بلدية فينيسا تم تنظيم لقاءات مجموعات تكرس البحث عن العمل حيث أن مسألة التقاسم في هده الحالة بالنسبة للشخص إد يجد نفسه ليس بالوحيد الدي يعيش هده المشكلة وهده الصعوبات بالإضافة الى وضع مقارنات بين الحالات المعاشة من هده الفئة حيث من خلالها يمكنها الكشف عن مصادر وطاقات لم يسبق لها التفكير فيها .

مكتب الشغل للنساء في عام 2012 تم له الحصول على مقابلات بالتوجيه وجمع معلومات وتتشكل في 139 استشارة مفصلة وعميقة .

يمكننا الإنطلاق لتحليل كل ماهو من الممكن أن يجعل من البحث عن عمل مشكلة حقيقية,حيث يتشكل من دالك صفات وهوامش ,وتتشكل الصفات على حسب كل شخص منا هاته الأخيرة تحت سيطرتنا ويمكن كل منا ان يغير منها بشكل او باخر (مثلا تصرفات طريقة يقديم الشخص لنفسه'المعلومة,المعرفة اللغوية,والمعلوماتية) الإقتراح الدي يمكنني ان أدلي به شخصيا هو التوقف برهة والإنطلاق من نفسي ' التوقف والسؤال اين انا في هاته اللحظة واين تكمن طاقاتي وصعوباتي مادا يمكن ان اجده في الوقت الحالي في سوق الشغل على حسب العقود المؤقتة ,مثلا انا شخص اجنبي وأحتاج الى تجديد أوراق الإقامة بعد اصناف العقود في حالة لاتكون مجدية لسد الغرض .

بعدها أبدأ في البحث عن العمل أو بالأحرى أقدم نفسي في سوق العمل' اليوم يمكننا التحدث عن البحث الفعال للشغل ةالتوصل الى برنامج هادف للوصول الى فرص الشغل وبعدها البحث عن طرق للإدماج من جديد في المجال الإنتاجي 'البحث الفعال هو استفادة قصوى هادفة لقدراتي ووقتي لرب العمل المستقبلي .

البحث عن العمل الفعال يعني كدالك انني من جديد أعرض قدراتي المهنية في سوق العمل وبها يمكنني السير في طريق للوصول الى هدف واضح من غير تضييع طاقاتي 'حيث انها لبثت قليلة ومن الأفضل في هده الحالة أن أستفيد منها في البحث عن العمل.

ولكي أجعل من البحث مسألة فعالة ومركزة في حالة تحديد طاقاتي وصعوباتي وهدفي أصبح من المهم عمل خطة وبرنامج :

مادا يمكن ان أفعله لكي أحصل على عمل لائق ومرغوب؟ كيف يمكنني أن أتصرف ؟ البرنامج يجبأن يكون محددا في الوقت الدي يمكنني ان لاطنيولو'يمكنني أن اتحصل على يومية للأعمال التي أقوم بها والمصادر والطاقات التي أملكها والتي لا أملكها ,يمكنني أن أعمل على وضع عناويين لشركات بالإضافة الى بعث طلبات والرد على اعلانات ,يمكنني أن أعمل قائمة خاصة لأسماء شركات خاصة لكي أتمكن من إرسال الترشيح لمبارات ,يمكنني بناء قائمة لأشخاص من أجل الإتصال بهم في مجال الشغل والدين لهم علاقة بسوق العمل الدي ارغب في الاندماج فيه'هدا لأنه هو الأداة وكلمة السر التي تبقى الأقوى في هاته الحالة وخصوصا في هدا الوقت الدي يتميز بقلة الطلب فيه .يمكنني أن أستعمل الخدمات الموجودة في التراب لوطني للمعلومات لمساندتي وتأييدي لأن البحث متعب ومرهق .خلاصة يمكن ان أقول ان البحث عن العمل مسألة تطبيقية وفعالة في غالب الأحيان كيف سيكون العمل الدي سأجده؟ حيث يمكن النظر في مسالة يقسيم الفئات على حسب العقود فإنه بالتالي يمكنه القول أنك ستجد (لدي عمل لمدة شهور محددة وبعدها يتم التجديد) حيث اصبح من الضروري استعداد كل من الرجل والمرأة فيالمشاركة في هده اللعبة والإنطلاقة من جديد كل مرة

.

سوق العمل لأسف يجري ويتحول بصفة مستمرة والتي لاتنطبق مع المهارات حيث انه في الواقت الحالي يجب علي أن أكون مستعدا .أن أعمل في مجال يستدعي مهارات وقدرات مختلفة

حرر من طرف الدكتور رفائيلا

في المقدمة العامة أشرنا الى القوانين المتعلقة الى النزاع والعنف في 3 صفات ,الصفة التي يكون فيها سوء المعاملة مبينا ’فقانون .العقوبات والتشريع العمومي والقوانين المتعلقة بالمتمردات

تفصيلنا لمسألة موضوع العمل يمكننا ان نتحدث بصفة خاصة عن القوانين بالنسبة للمتمردات حتى وانه تمت الاشارة الى الفئات . الاخرى

هناك اشارة الى ضرورة تشريع وبصفة اخرى الى تنظيم قوانين للحياة الخاصة منها قانون العائلة والإرث الخ.. ومنها المتعلقة بالحياة العمومية فقانون العقوبات وقوانين الإنتخابات .. القنون العملي فهو في المركز الوسطي الدي يشرع موادا لصفة نسبية . كالإنتاج والعطل الخ والقوانين والأفراد والتي تضمن المصالح العامة مثل الأمن الصحة والوقاية

يقول ماسيمو دالطونا (محامي العمالة الدي قتل على يد الكتائب الحمر)هناك حقوق اساسية في سوق العمل لمصلحة العامل ليس فقط من ناحية العلاقة بالعقد المتفق عليه بل هي نظرة الشخص الدي اختار العمل كبرنامج لحياته والدي من المنتظر من خلال هدا العمل . أن تتيح له او تكون له شخصيته الداتية ’الربح المالي ’الامان أي العوامل الأساسية لحياته ولشخصيته

هده فرضية تصلح لجميع العمال ’ولنربطها بالفئة النسوية لتكون أكثر أساسية إشارة الى أن هده الفئة تهدف من خلالها لحصولها . على عمل تهدف الى الديمقراطية والحرية والتأكيد على المساوات بالنسبة لهاته الفئة

:على أي قوانين نتكلم؟قبل كل الشيء الدستور

. المادة 1 :ايطاليا جمهورية ديمقراطية مبدأها العمل

المادة 3 :مبدأ المساوات ’كل المواطنين متساوون امام القانون ’متساوون في الوضع الاجتماعي م غير تمييز في الجنس والصنف . ’اللغة’الديانة’والرأي السياسي ’الضروف الخاصة والإجتماعية

كما حددت المواد بصفة خاصة في العلاقات الاقتصادية من 35-47 في مبدأ المساوات بين النساء والرجال في مسألة الأجور .والعمل في حق المساعدة الإجتماعية ’التضامن’وحرية تكوين جمعيات ’وحرية المبادرة الاقتصادية

. كما هو الشأن بالنسبة للمواد في القسم الأول من الدستور ’فهم مبرمجون أي يحددون مبادئ الأساسية

أسس الجمهورية و يمكن القول أنه ملموس في التشريع الحالي (إلى حد كبير ما قبل التحرير) والتي أكدت هذا المبدأ. ذلك على سبيل المثال في المواد 3 و 37 التي تمت في إنطلاق العملية التشريعية التي أدت إلى مبدأ مجردا من المساواة الشكلية مثل المساواة , كبيرة، أو الفرص والتكافؤ إيجابي

هناك كتاب الخامس بأكمله من القانون المدني، و الدي يناقش مسألة العمل، وسلسلة من القوانين المحددة التي حققت تقدما كبيرا في . مجال عمل المرأة

القانون رقم 7 /1963حظر فصل العمال بسبب الزواج

النظام تجديد العقد في في حالة الفصل القانون رقم 300/1970 ما يسمى العمال (التي تحتوي على المادة 18 الشهيرة، التي تنص على إ

ما يسمى بقانون فرنيرو يمتد إلى جميع حالات الطرد أو الأمومة التمييز والتحرش الجنسي

القانون رقم 1204/1971 حماية الأمهات

القانون رقم 903/1977 المساواة بين الرجل والمرأة في مسائل التوظيف

القانون رقم 546/1987حماية الأمهات الدين يشتغلون لحسابهم الخاص

القانون رقم 379/1990حماية الأمهات في القطاع الخاص

(القانون رقم 125/1991إجراءات إيجابية لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء في ما يسمى تكافؤ الفرص

القانون رقم 53/2000 لدعم الأمومة والأبوة، والحق في الرعاية والتدريب، والتنسيق بين توقيت والمدن

القانون رقم 215/2003 حظر التمييز

.في أي حال فهي ضمن مسالة العمل جميع القوانين المتعلقة بالفئة س بالتوظيف

.ولكن في الواقع علينا أن نطرح السؤال ما إذا كانت هناك مساواة حقيقية

أولا، يمكننا أن نرى أن النساء يعملن في مهن العمالة الوطنية مع الاتفاقات الجماعية "ضعيفة"، ومؤطرة في مستويات منخفضة، ما يجدون كثيرمن الضروف ما يجدون أنفسهم في صعوبة في الحصول على عمل مثل العمال الأجانب بدون تصريح الإقامة الذين يؤدون العمل وللأسف وفي كثير من الأحيان نجد أيضا مشكلة التحرش الجنسيا فمن المهم جدا أن تعرف كيف تقود، لمعرفة حقوقهم والسبل العملية ثم نجد في هذا المجال بوصفها شبكة من المؤسسات والخدمات العامة والخاصة، لتقديم معلومات و خبرات والخدمة والتفتيش عن الوضائف لجعلها دات قيمة فعالة

المكاتب العامة: تفتيش العمل، والعمل في المحافظات، الضمان الاجتماعي

الكاف: الأفراد والجمعيات والنقابات والإتحادات والمكاتب النزاعات
.انها خدمات مجانية وتوزيعها على الأراضي التي يمكن للمرأة أن تسعىعلى حد سواء للحصول على معلومات وللحماية
حرر من طرف كيارا سانت

13

العنف المنزلي

شتنبر 2013 24

عرف العنف الدي تتعرض له النساء في سياق علاقات الزوجين والأسرة داخل جدران المنزل

وبالتالي، على العنف القائم على نوع الجنس، التي عادة ما تكون المرأة ضحية لها، والمؤلف هو الشريك، مع أنماط مختلفة من مظاهر العنف الجسدي و أيضا الأخلاقية - التهديدات والترهيب والمضايقة والضغط مع تورط بعض الأحيان حتى أطفال المرأة، في ستار

. الضحايا - الجمهور –المؤلف

في مجال القانون، والعنف المنزلي لا يتطابق مع إطار تنظيمي مخصص، ولكن لا بد من الرجوع إلى نظام معقد من القواعد والمبادئ والقواعد .التي تملي نوع الفجوة الداخلية والعابرة للحدود الوطنية

القانون. 77/2013 "التصديق وتنفيذ اتفاقية منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي" ويعرف العنف المنزلي الجسدي والجنسي والنفسي أو الاقتصادي الذي يحدث ل"داخل الأسرة أو العائلة "أو بين الأزواج أو الشركاء الحاليين أو السابقين، بغض النظر عن حقيقة أن مؤلف ".هذه الأعمال يتقاسم نفس الإقامة مع الضحية

حتى في حالة عدم وجود اعتراف نهائي لأي علاقة تعايش، وحماية الممنوحة لضحايا العنف الأسري داخل الأسرة تقوم على الزواج وكذلك في .الشراكات المحلية

.ويحدد التشريع إنتاج أحدث في بلدنا المزيد من المواضيع التفاصيل والوسائل والطرق المرجعية للمرأة التي تعاني من العنف المنزلي

الوسيلة المفضلة من قبل المشرع الإيطالي هو إجراء العقوبات و مع استحداث جرائم جديدة يمكن أتخاد التدابير الجديدة، فضلا عن تشديد .العقوبات

على وجه الخصوص، والقانون رقم 154/2001 "تدابير مكافحة العنف في العلاقات الأسرية"، ويقدم شقين على افتراض أنك لا تحتاج إلى أن . تكون ضحية للجريمة للجوء إلى المحاكم، ولكن إثبات مجرد المشقة يخول الحق في رفع دعوة على الجاني

وأوضحت هذه التقارير التدابير المتاحة في المادة 282 مكرر من القانون الجنائي للعقوبات * (ملاحظة 1) "إبعاد الجاني عن المنزل" والمادة 282 مكرر من القانون المدني الإيطالي "أوامر حماية ضد الإساءة الأسرية،" تتميز افتراضات غريبة و أساسها متشابه (الضرورة والحاجة الملحة لإصابة خطيرة على الحياة، والصحة البدنية، وحرية الضحية) ومتطلبات (الإسبعاد الفوري للمؤلف، التي تخضع لحظرتوقع حدوث .مواقف خطيرة في الأماكن "الحياة" الضحية بالضافة لدفع شيك دوري لصالح الأشخاص المقيمين بدون دخل كافي)

القانون. 38/2009 "تدابير عاجلة تتعلق بالأمن العام ومكافحة العنف الجنسي و الدي يدخل في صفة الاضطهاد "، كما قدمت، من بين أمور أخرى، في نظامنا القانوني للجريمة" الاضطهاد "(المطاردة) - المادة 612 مكرر من القانون الجنائي * (ملاحظة 1)مع القانون. 119/2013 "السلامة العامة وتدابير عاجلة لمعالجة العنف النسوي

في تاريخ اتفاقية اسطنبول في تادبير بتعيين من قبل مجلس أوروبا الواردة احترازي من المادة 384 مكرر من قانون الإجراءات 11.5.2011 الجنائية "إزالة حالات الطوارئ من منزل الأسرة" تعني أن اليوم الشرطة بإدارة من النيابة العامة، إذا كان هناك تكرارالعنف من قبل المؤلف أو تلبسه بارتكاب جرائم خطيرة معينة، هو خطر على الحياة أو السلامة البدنية للضحية أخيرا، القانون رقم 172/2012 "التصديق وتنفيذ اتفاقية مجلس أوروبا لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي" (ما يسمى اتفاقية لانزاروت)ايطاليا غير دلك قامت بتعديل أمور أخرى تخص جريمة "مضايقة أفراد العائلة والأسرة" يعاقب بموجب المادة 572 من القانون الجنائي؛ تم تعديل معيار المزيد (يمكنك التوقف الآن في الفعل، ويجب أن يكون هناك معلومات منتظمة للضحية، الخ.) والقانون رقم 119/2013 (ما يسمى قتل النساء)

(ملاحظة 1: قانون الإجراءات الجنائية *)

محرر من طرف المحامية . أناماريا مارين

الحضانة المشتركة

أكتوبر 2013 8

الإستشارات القانونية

المرأة التي تأتي إلى مركز مكافحة العنف تجتمع بموضفة "خبيرة في قصص العنف" التي تكون قادراةعلى فهم وقبول قصتها المؤلمة وتساعدها على القيام ببعض "الترتيب لهده القصة المؤلمة والصعبة و التي تستحق تستحق أن تروى. أنه يؤدي إلى التوصل أنها تخشى أيضا الكشف عن لأنها تخشى من الانتقام من المؤلف للعنف أو لأنها تخشى من أنها فعلت شيئا خاطئا أو أنها كانت هي نفسها "غير متواجدة ". يتم تضخيم هذا الخوف في حضور أطفالها بسبب التهديد المعتاد: "لا تقولي أي شيء و إلا أخدو الأولاد منا " ... وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات القانونية المتاحة كثيرا ما يثبت أنها ناقصة أو مشوهة، وفي كثير من الحالات كانت فضاءا من الخجل و الصمت في بعد آخر العار والصمت، حيث تصبح المشورة القانونية أداة هامة إلى "إعادة النظام" في مشروع الحصول على المعلومات و معايير العنف (بما في ذلك القانونية / العدلية) الصحيحة. انها حتى أن واحدة من الخطوات الأولى المطلوبة من قبل المرأة (أو المقترحة من قبل المشغلين) هو المشورة القانونية فقط، في كثير من الأحيان من أول لقاء جدا مع امرأة. تأتي النساء لدينا مع العلم أن قضيتهم لها دلالات قانونية هامة جدا، وبالتالي لدينا الفرصة للتحقق من صحة المعلومات التي في حوزتهم. المشورة القانونية التي يقدمها مركزنا هو حر، ومن الواضح أنه إذا لم يفعلوا ذلك، فإن الآثار الاقتصادية تتورع تضاف إلى تلك المذكورة أعلاه و التي من شأنها أن تشكل عقبة كأداء بين المرأة والقدرة على طلب المساعدة.

البيانات الرقمية تشير الى حوالي 250 أستشارة قانونية / سنة , أنه امرأالمشروع. بإشارة الى ان معظم النساء الذين يأتون لطلبها وإلى إلى إمكانية اللجوء الى المركز لديهن أطفال (80٪)، وفي هذه الحالة تغطي الإستشارة القانونية أكثر من جوانب فيما يخص قانون الأسرة و إشارة بوجه خاص إلى القواعد التي تنظم الفصل والحبس. المحامون موجودة أيضا في كل من أسبوعية فريق التشغيل.

حرر من قبل باتريسيا ماركوتسو

***

المراجع المعيارية.

من الدستور 29 المادة 30 و

المادة 366 مكرر من القانون المدني * (ملاحظة 2) الاستماع إلى الطفلا

،المادة 315 مكرر من القانون المدني حقوق وواجبات الطفل،و المادة 316 من القانون المدني مسؤولية الوالدين

المادة 316 مكررمن القانون المدني فـ-ي سياق التكفل بالمصاريف

المادة . 317 عدم قدرة أحد من الوالدين

،المادة 317 مكرر من القانون المدني العلاقات مع الأجداد

المادة 377 مكرر من القانون المدني نطاق، نطاق التطبيق

،المادة . 337-مكرر من القانون المدني الإجراءات التي تتعلق بالأطفال *

،المادة 377 من الفصل الرابع , الحضانة لأحد الوالدين، ومعارضة أو تقاسم الحضانة

،المادة 377 من الفصل الخامس إعادة النضر في الأحكام المتعلقة بحضانة الأطفال

،المادة 377 من الفصل ا لسادس تخصيص منزل العائلة والمتطلبات لإقامة

،المادة . 337 من الفصل السابع أحكام لصالح الأطفال الكبار

.المادة 337 من الفصل الثامن صلاحيات القاضي والاستماع إلى الطفل

تذكير: القانون المدني يعود إلى عام 1942، 19 مايو 1975 بدء نفاذ القانون 151 الذي يمثل الإصلاح أهم من القانون المدني مع ما يصل الى 240 تعديل البنود التي و

.تعزيز قانون الأسرة وذلك لجعله يتماشى مع التغيرات الاجتماعية ومفهوم جديد للأسرة التي كانت مستوحاة من الدستور (1 يناير 1948)

.طوعا إصلاح قانون الأسرة لا تلمس ما يسمى ب "الطلاق" دخل حيز النفاذ مع القانون ن. 898 لعام 1970

في عام 2006، يدخل القانون حيز التنفيذ 54 المعروف أدخلت ما يسمى الحضانة المشتركة و 10 ديسمبر 2012 ونحن في النهاية القانون لا. 219 اهتمامات ويدخل الاستيعاب الأمثل ل

.الأطفال المولودين خارج إطار الزواج والأطفال المولودين في إطار الزواج

.مهما تغير لأنه ينفي امتيازات شخصية، الأصول أكد أن القانون قبل 10 ديسمبر 2012 فقط على الأطفال الذين ولدوا خلال فترة الزواج

طوال القانون المدني والمصادر الأولية والثانوية الابن الكلمة غير ذلك من أنواع المواصفات. ما هي التغييرات في هذا القانون، ومع ذلك، كان متوقعا من قبل القانون 56/2004: إبطال مفهوم

.هو عرض "السلطة" و "المسؤولية الأبوية"، ويشير إلى ضرورة فحص الطفل بشكل متكرر

نحن نشهد الانتقال من رأي واحد لرؤية الكبار مركزية أخرى التي يجب أن تكون أقل وبالتالي تكون مركز الانتباه تسعى لضمان أن أطفالهم .يعانون من آثار الأضرار الناجمة عن الأحداث والديهم من خلال منحهم واحد مساحة مستقلة وحمايتها

وهكذا هو الطفل الذي لديه الحق في أن تحتفظ، مهذبا، وتعليما، وسمعت من قبل الآباء شهد. ليس هناك رهبة من ابنه إلى السلطة / واجب الوالدين ولكن التعاقد مع التزام من جانب

.أنفسهم الذين سيتعين عليهم ممارسة مسؤولياتهم عن طريق الاتفاق المتبادل مع مراعاة قدراته وميوله، مع عدم وجود الحد الأدنى للسن

انه مفهوم واسع أيضا من الناحية الاقتصادية فإنه يلزم الوالدين للحفاظ فوق سن الرشد وفرض سلوكيات معينة، مثل الحاجة إلى الاتفاق على .إقامة الطفل

ولذا ينبغي أن يكون الآباء نموذجا تعليميا فريد

17 ا.

يتساءل المرء كيف يمكن التوفيق بين الصراع العالي الدي غالبا ما يميز نهاية العلاقة بسبب السلوك العنيف على ما ينبغي أن يعتبر "مشروع" و "نموذج" التعليم فقط عندما تكون هناك مواقف دات قيمة عملية

.عدم التقدير، والنقد المستمر، والبلطجة أو المطاردة من قبل الشريك للآخر

الأسئلة هاته القانون لا يعطي إجابات واضحة، واعتبرت أنه في بعض الأحيان صراع قوي متأصل بطبيعة الحال إلى أزمة. البعض أننا يجب .تقييم وانتقاد تعديل نظام الكفالة سلوك كل من صهر اتباع التعليمات المعطاة له من قبل القاضي، والخدمات، من وسيط أو مستشار

في كل الحالات يتم تقيم كل حالة على حدة

(ملاحظة 2: القانون المدني *)

***

التشريعات

وتعترف المادة 29 حقوق الأسرة؛: الدستور المساواة الأخلاقية والقانونية بين الزوجين

المادة 30 حق وواجب الوالدين للحفاظ على وتثقيف وتعليم أطفالهم

القانون المدني الكتاب الأول

الزواج: المواد 143- 147 حقوق الزوجين وواجباتهما

الطلاق: المواد 149 / 151-155

مسؤولية الوالدين: المواد 315-315 316- مكرر 32 مكرر – 337-337 الفصل التامن

القانون 898/1975: فسخ الزواج

القانون 54/2006: الحضانة المشتركة

القانون 219/2012: استيعاب الأطفال الذين ولدوا داخل أو خارج إطار الزواج

الرسوم التشريعي 2013 / n.154 وصدر بعد اللقاء و كان ساري به العمل ابتداء من 7/2/2014

تغير جذري في المسألة: أنها ألغيت من مواد القانون المدني من المادة 155 مكررو المادة 155 من الفصل السادس و التي اسبدلت بالمادة 377 مكرر و 337 المادتين 337 مكرر

.موضوع هذا الاجتماع هو معرفة ما يحدث عندما تدوب العلاقة بين الوالدين أي علاقة الأم والأب

بالنسبة للنساء والأمهاتاللواتي يادن "بالفرار" أو تريد الهروب من الشريك العنيف هي واحدة من المشاكل الرئيسية و هو ما يمكن أن عادة يريد ان يأخذو معهمن أبناءهم . مواجهة التهديد المشترك من الأزواج والشركاء : "لن أسمح لك بأخد للأطفال، سآخذهم بعيدا، لن أتركهم لك ، أنت لا ".تملكي المال للحفاظ عليهم ا

.تهديدات لا أساس لها: يعتبر القانون الآباء عل حد المساواة مع بعضهم البعض ويهتم فقط عن مصالح ورفاهية الأطفال

تجدر الإشارة إلى أنه في الآونة الأخيرة على القانون المساواة التامة بين الأطفال المولودين في إطار الزواج والأطفال المولودين خارج

الزواج

الأبوة والأمومة هي أساسا شرط لكلا الوالدين للحفاظ على، تعليم، و تنشئة الأطفال أنضر المادة 147 من القانون الجنائي

سؤولية الوالدين هي حق وواجب الوالدين لضمان بأوسع معاني هذا المصطلح للأطفال (صيانة، والتعليم، والتعليم، والأخلاقي) وأرجع للفرد لا لذاتها ولكن لتحقيق مصالح الطفل.

القاعدة هي أن كلامن الوالدين يجب ان يقوموبتوقيع **اتفاقية** المسؤولية الأبوية.

فمن الواضح أن الأطفال الزوجين الدين هم في وئام "عهد" على حد سواء.

المشكلة: وعندما ينفصل الآباء والأمهات؟ من سيكون المسؤول عن الآباء تجاه أبنائهم؟ والذين يمارسون المسؤولية الأبوية؟ مع الأطفال الذين سيعيشون معهم ؟

الحضانة المشتركة. أنه قدم جعل إلزاميا بموجب القانون 54/2006:

نحن نحاول أن نجعل نموذجا للالأبوة والأمومة ثنائيا رغم فشل العلاقة بين الزوجين.

المبادئ الأساسية: أ) الحق في حرمة الطفل في الحفاظ الكامل على علاقة مع كلا من الوالدين.

ب) حق وواجب الوالدين لتثقيف أطفالهما، للعب معهما و القيام بدورهما بكل مسؤولية

في ألا يحرم الوالدين من وظيفتها دون أسباب جدية ومبررة.

ج) يجب محاورة الطفل (من قبل القاضي) عند اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم

أنه ينقل التركيز على "حقوق" الأطفال.

أحد الوالدين اثنين. تبنى مجلس إلا في حالات استثنائية حيث ثبت أن ذلك مخالف للبنات يتم تعيين كل من

أولياء الأمور.

اختير نموذج الحاضن الوحيد الوالد غير الحاضن (مع الأطفال الذين لا يعيشون معه) و لا يحتفظ في حالة لمس انها تتعارض مع مصلحة الأبناء .

. نموذج تيناسب الاحتياجات الخاصة التي يعبر عنها النساء خاصة إذا كانو تحت ضرف العنف

اليوم، ومع ذلك، تقرر التخلي عن الصراع بين الأم والأب للشركاء السابق وتشير إلى مسار التعاون والآباء في مصلحة الأطفال بشكل مستقل من المظالم والاستياء بعضهم البعض. هذا أيضا في الحياة اليومية.

"يجب على الطرفين التحرك من "عهد الزواج" إلى "اتفاق الوالدين.

في صلاحية حصرية للنزاعات عن الحضانة يمكن أن يكون أكثر واقعيا في كل نمط حصرا للنساء المعنفات، وعززت ذلك. في نفس الوقت لصالح مسار الأمومة سهلت عملية التماهي مع دور الأم وحيدة. لا يعتبر الوالد المسيئ تلقائيا عدم كفاية أحد الوالدين.
الاهتمام هو دور الآباء في . **الحضانة المشتركة التي يتطلب فيها** يتطلب توزيع المهام والمسؤوليات في إدارة الطفل لتحقيق الميزان في مجالات مسؤولية كل من الوالدين.
. ومع ذلك تنقص سائل الدعم و المساعدة للمرافقين الدين هم في أغلب الاحيان رهن الإشارة للمساهمة
. الحرج دائما قويا و ضرورة الاتصال بالجاني تشكل حرجا و صعوبة أكبر
طلب قوي للتدخلات الفعالة خاصة لحماية الأوضاع الاقتصادية.
حرر من طرف . فرانشيسكا ماجولو

عقود الزواج في ايطاليا والخارج والتعايش: قواعد القانونين الدولية

نونبر 2013 12

يوم الأمم المتحدة لمناهضة العنف ضد المرأة

مسار ضمن برمجة "نوفمبر امرأة"، سلسلة من الفعاليات لزيادة الوعي أراضي بفينسيا LIRA يندرج هذا الاجتماع من المكتب القانوني للمشروع برعاية مدينة فينيسيا في احتفال 25 نوفمبر يوم الأمم المتحدة لمناهضة العنف ضد المرأة.

امرأة نوفمبر" الندوات التي تتراوح بين العروض المسرحية و التي تنطوي المدينة على عدة مستوياتفي : المدارس , موضفي الخدمات، ورجال ونساء المدينة. الهدف هو تعزيز الوعي والتغيير الثقافي وفقا للتوصيات الواردة في العديد من الأعمال واللوائح: غيرها مؤتمر اسطنبول، القانون 119 لعام 2013 وقانون منطقة فينيتو رقم 5 عام 2013 (فقط لدكر أحدث)

كان واحدا من أهم الأحداث التي ميزت البرنامج هذا العام في معرض "الإصابات والموت"، ومشروع المسرح على قتل الإناث كتبها سيرينا دنديني ا ، ومثلت أيضا في قصر الأمم في جنيف ومجلس أوروبا من و لن تكون أقل أهمية من تلك التي كانت في سترسبورغ البندقية في

الحدث في تاريخ 25 نونبر برعاية مدينة فينيسيا ، التي ترى وجود لجنة وإذا لم يكن الآن فمتى والعديد من المنظمات و الجمعيات النسائية من فينيسيا .

هناك العديد من المبادرات الأخرى في مشروع القانون، ويقصد كافة للاحتفال بالتاريخ الذي اختارته الأمم المتحدة على شرف الأخوات ميرابال الثلاث، قتلن في 25 نوفمبر 1960. معروفة قصتهم للعالم من خلال كتابها من طرف ديدي، الاخت الصغرى الناجية الوحيدة التي تم جمعها من قبل جوليا ألفاريز في كتاب مذكراته "زمن الفراشات". من عصابات تروخيو، ديكتاتور جمهورية الدومينيكان، في المقابل، قتل في عام 1961 بعد أن برزت انتفاضة شعبية جزئيا نتيجة لاغتيال الأخوات. "جمال وحيوية وهشاشة الأخوات ميرابال - صنع التاريخ بطلات النضال التحرري ضد الدكتاتورية الرهيبة الدومينيكان الجنرال تروخيو، والتي لا تزال تذكر في كل من أمريكا اللاتينية غاى حد "اليوم العالمي للعنف ضد المرأة. "- قد حصل عليها لقب "زمن الفراشات "ولد في عائلة ثرية ومتعلمة، أربع فتيات ارتبطن دائما بعاطفة عميقة على الرغم من التنوع الكبير في طبيعة ومصير: الشاب المتمرد مينرفا اختارت أن يكون مدافعا عن المظلومين، الدولة المكرسة لحرب العصابات ويأتي إلى الشوارع غامض من الدين، وتافهة ورومانسية ماريا تيريزا ملتزمة السبب للحب، بينما ديدي، الناجي الوحيد، وأقل عرضة للالسياسي والثورة، يقول سنوات عديدة بعد تاريخهم مجسمة تجتمع الأخوات أخيرا ودون تحفظ. " زمن الفراشات ". كان الأخوات الثلاثة الذين قتلوا في كمين، جاء لزيارة زوجها المسجون، استولى عليها جنود تروخيو لسنوات كان قد نفى زيارات لرجالهم. وفجأة تم الحصول

عترضتهن فخ عودتهن من السجن، فاختطف وتعرضن للضرب حتى الموت. الحكومة ستعمل على محاكاة الحادث. وافقت الأمم المتحدة في عام 1998 بالإجماع تعميم بتاريخ 25 نوفمبر باعتباره رمزا للكفاح ضد العنف الجسدي والنفسي ضد المرأة يهز جميع أنحاء العالم و في عام 1999. وافق قرار 54/134 الذي اختار تاريخ 25 نوفمبر تشرين الثاني اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة.

رصد هذه الظاهرة تؤكد أن العنف القائم على نوع الجنس يؤثر على النساء دون تمييز في جميع أنحاء العالم، وأن "يرافق" أيضا في حركات الهجرة في عصرنا و التي تتميز عولمة البضائع والأشخاص. لدينا ردود الفعل اليومي من خلال البيانات الصادرة عن الجهاتالتي لها علاقة وذلك من خلال الروايات عن العنف ضد النساء الإطاليات و المهاجرات (33 في المائة من المجموع) الذين يأتون إلى مركز مكافحة العنف. النساء الأجنبيات الذين حولوا إلى المركز على مدى العامين الماضيين هي المولدوفية خاصة والرومانية والمغربية، تليها الألبانية والنساء في بنغلاديش تمشيا مع تزايد وجود هذه القوميات في بلادنا. فمن الواضح أنه من النساء مع المرجعيات الثقافية والدينية وتنظيمية مختلفة جدا طلب المساعدة في بلد غالبا ما لا يتم إدماجها بعد، ناهيك خاصة بهم. فإنهم غالبا ما لا يتحدثون الايطالية، يكون متوسط أعمارهم ثلاثين عام وأكثر من طفل واحد. أكثر لم يكن لديك وظيفة وليس لديها دخول. إلا أن العنف لا تختلف كثيرا عن العنف الذي تعاني منه النساء الإيطاليات. والفرق هو أن النساء الأجنبيات في عندما طلب المساعدة معزولة بسبب غالبا ما يعانون من أشكال حادة النبذ من قبل المجتمع. لهذا السبب، النساء الذين هم موضع ترحيب في منازل لودج خصوصا الأجنبية (70٪) بسببها أيضا يزن الغياب التام للشبكة ومواردها، مما يعقد ويفاقم نداء للمساعدة والحماية، ويبطئ المشروع من العنف (بيانات مركز المكافحة عام 2013)

في القواعد الدولية والوطنية والمحلية استعداد للترحيب وضيافة للنساء اللواتي يتعرضن للعنف إ بغض النظر عن وضعهم القانوني أو جنساتهم .و قد تلجأ إلى الملاجئ حتى النساء الذين لا يقيمون في البلدية التي تتواجد فيها إقامتهن

حرر من طرف باتريسيا مركوتسى

<u>المعايير المرجعية</u>

المادة 3 من القانون الجنائي "القانون الجنائي الإيطالي يلزم أولئك الذين هم الرعايا الأجانب أو على أراضي الدولة، وتخضع لبعض الاستثناءات .المنصوص عليها في القانون الدولي

يشترط القانون الجنائي الإيطالي جميع الرعايا الأجانب أو أولئك الذين هم في الخارج ولكن فقط في الحالات التي ينص عليها النظام الأساسي أو " القانون الدولي

المادة 330 من القانون المدني مصادرة المسؤولية الأبوية للأطفال

المادة 333 من القانون المدني إجراء يضر الأطفال من الوالدين

في هذه الحالات، فإن مجرد وجودهم على الأراضي الإيطالية، وحقيقة أن سلوك هدا الجاني أو تضر الأطفال لوضع في مكان على الاراضي . الايطالية يجعل المسطرة القانونية قابلة للتطبيق

من القانون 31 مايو 1995 إصلاح القوانين مقصود الخاص ثم: مجموعة من القواعد التي تحكم أولئك الذين لديهم اتصال مع النظم القانونية 8 الوطنية المختلفة تحديد الاختصاص والقانون الواجب التطبيق على العلاقة القانونية المعنية. قدم الاتحاد الأوروبي من خلال اعتماد اللوائح توضيحا فيما يتعلق بتنظيم القانون الدولي الخاص

حتى القضاة في الولايات المتحدة يجب أن تطبق قواعد الاتحاد الأوروبي ليس فقط في الحالة التي يكون فيها هناك روابط مع الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضا في حالة أن هناك أجزاء التي لديها اتصال مع الآخر بلدان خارج الاتحاد الأوروبي

ما يسمى بروكسل، 2 هو لائحة الاتحاد الأوروبي 1259/2010 200 / EEC من مصادر من قانون الأسرة و الدي على التوالي تنظيم القسري في إيطاليا 21 بتاريخ يونيو 2012 ما يسمى روما الثالث التي أثرت عميقا في مسالة الانفصال والطلاق.

الولاية القضائية الإيطالية تقر وجود قانون (بحكم المادة 3 من القانون 218/95) حيث يقطن المتهم أو يقيم في إيطاليا، عندما يكون الممثل المخول لمقاضاة اما في جميع الحالات الأخرى يكون مطلوبا من قبل القانون.

(2201/2003 (CEE2201/2003المادة 3 من) ماهي معايير تحديد المحكمة المختصة

نحن عندنا لمعايير لتحديد القاضي

. الإقامة الدائمة للشريك 1

.مشاركة إقامته المعتادة الاخيرة إذا كان أحد الزوجين لا يزال يقيم هناك.2

.مكان الإقامة المعتاد للمدعى عليه.3

مكان الإقامة المعتاد لأي من الزوجين إذا كان لديهم طلب مشترك.4

كان مقدم الطلب مقيما عادة اوعاش هناك مدة سنة واحدة على الأقل.5

جنسية الزوجين المشتركة.6

بالإضافة إلى هذه المشكلة سوف تنشأ أيضا مسألة القانون الذي يطبق، تعريف ما هو عليه يجب الرجوع إلى:قانون دولة الإقامة المعتادة بين الزوجين في ختام الاتفاق

قوانين دولة في الإقامة المعتادة من الزوجين إذا كان أحد منهم لا يزال يقيم هناك في ذلك الوقت فيجب الدعوة إلى إبرام أتفاق

قانون المحكمة وبالتالي فإن المشاكل التي تنشأ هي ذات شقين: إذا كانت المحكمة المختصة إيطالية ، وإذا كان لدي القاضي الحق في تطبيق القانون أو غير دلك ، فما هو القانون التي يمكن تطبيقه

وينبغي إجراء الفحوصات كل حالة على حدة لضمان البنود المشار إليها أعلاه

حرر من قبل المحامية مارغريطا سلزير

"العنف ضد المرأة: ما ماذا يمكنك أن تفعل إذا كنت تستطيع جعل تكنولوجيا المعلومات"

(ديسمبر 2013 3)

العنف ضد المرأة والعنف القائم على نوع الجنس، والعنف المنزلي، والعنف الأبوي، قتل النساء، ليست سوى بعض المصطلحات التي نستخدمها، لفترة قصيرة نسبيا، لتحديد ظاهرة معينة ليست جديدة على الإطلاق.

السلوك العنيف ضد المرأة، والمرأة، والتي ترتكب منذ لديك ذاكرة البشرية، مما يؤثر على النساء من جميع الأعمار، موجودة في جميع الثقافات ويتم التعبير من خلالأشكال ودرجات متفاوتة.

إعطاء أسماء لأشكال العنف والإساءة التي تتعرض له المرأة في جميع مراحل حياتهم هي الاعتراف بوجود العنف ضد الجنس الأنثوي، أنها ضد المراة فهو مشكلة حقيقية، تحوله من "مسألة خاصة" المتعلقة بالأفراد إلى مسألة جماعية صادرة عن عرف اجتماعي وثقافي وجماعي. تكمن في تكوين هدا العرف في مسالة العلاقة بين الجنسين

في هذا السياق، فإن الاعتداء الجنسي والضرب وسلوكيات التحرش، مهين، و التقليل من قيمة الآخر ، ويتم تحديد ممارسة السيطرة على المال من الشركاء أو الأسرة فيتم اعتبارها شكلا من أشكال العنف (الجنسي والجسدي والنفسي الاقتصادية) المتخذة لإخضاع الإناث إلى الذكور، لتكرار نفس الأدوار وإضفاء الشرعية عليها :السلبي، المنهزم ، اعتماده على الأول ؛ قوي، ومتعجرف، والسيطرة على الثاني هذا الوضع لبناء علاقة الزوجية والتعايش باتخاد كل منهما بدور و الدي يولد العنف ويغذيه .

ما دا يمكن للمرأة ان تعمل في هذه الحالة؟

لا يجب أن تعتقد أن الخطأ كان صادرا منها ، لان العنف هو دائما خطأ من أولئك الذين يمارسونها والذين يعانون، أي شكل من أشكال العنف غير المبرر. انها انتهاك لحقوقكم وكذلك جريمة خطيرة، وأنا لا أعتقد أنك الوحيد للعيش في هذه الحالة، مثل غيرها من النساء التي تعاني منها، والبعض الآخر يحاول أن يجد مخرجا، والعديد من ذلك مصنوع

تذكري أن ليس لديك شيء تخجلي منه، حتى عندما كنت تشعر أنك في حاجة إلى التحدث إلى شخص ما، وهذه هي الخطوة الأولى لوقف العنف، في شخص تثق به حقا، ليمكنك التغلب على الخوف والقلق

تذكري أن العواطف هي ان أقول لك شيئا مهما، يمكنك حماية نفسك ومن لك / أطفالك / من العنف؛

لا تقلق بشأنه... فكرى في نفسك / و من لديك / و اولادك , انتم الاشخاص الذين يعانون من العنف

. تعترفي لنفسك في حالة العنف، مهما كان ضرفك و حالتك

نضع في اعتبارنا أن الوضع قد يزداد سوءا وأن أي قرار يمكن أن يؤدي ال الحالة المعاكسة و لمزيد من العنف

. طلب المساعدة، حتى عندما ينصح التحلي بالصبر والانتظار قليلا "أو إعطاء" فرصة أخرى

حصول على مساعدة من أهل الخبرة و العلم ،فبواسطتهم سوف تكوني قادرة على التعبير عن حا لتك و معاناتك فلهدا كوني دات ثقة .
لحمايةانك ستغير ي حياتك و حياة أولادك

***

والقضية أكثر عمومية من وجهة نظر النساء اللواتي يتعرضن للعنف أن لديهم للتفكير والمناقشةحتى اليوم، والعديد من النساء لا يتجهون بسهولة .أ إلى المحكمة رغم العنف الذي يواجهونه و الدي بنسبة أكبر عندما يكون المؤلف هو شريك

هناك عدة أسباب: العار، والادب، وسلبية التصور الذاتي وانعدام الأمن وضعف الاقتصاد، وتكييف للأسرة و / أو الاجتماعي، ونقص . المعلومات والمراجع، والقلق على مستقبل أبنائهم وقبل كل شي ءعدم الثقة في العدالة

و "لعل الامر " بسيط "أدا تعرضتالمرأة للاغتصاب من قبل شخص غريب، ولكن عندما يتعلق الأمر العائلة و ان حالة العنف متجذرة في .الأسرة أو في حياتهم اليومية، فهي حقا عندها العديد من الآثار الهامة على المستوى النفسي والاقتصادي والأسري

على المشكلة الحقيقية للمرأة هي أن تعرف أنها ليست وحده الجواب الأول على هذا السؤال يمكن معالجتها على نحو كاف إلا من خلال التركيز على الرغبة في تقديم حلول ملموسة، بما في ذلك المواد (العمل والمنزل، والدعم للأطفال)، لتلبية احتياجات ورغبات التي أعربت عنها النساء اللواتي يقعن ضحايا للعنف - هو تقديم أية معلومات إلى المرأة بكامل بحقوقها، على وسائل الحماية التي يوفرها نظامنا القضائي الجنائي .والوصول إلى العدالة المدنية، والوقوف على الإجراءات القانونية

فيما يتعلق النيابة العامة، وشروط القبول، وتعلم التمييز بين الشروط والنتائج المترتبة على الشكوى إلى قضية - قانون المواد الجنائية التالية شكوى - المادة 330 قانون أصول المحاكمات الجزائية التالية (الذي لا رجعة فيه، وهو شرط لمواضيع معينة، مثل (CPP 120، 336 المطلوبة لتقرير)؛ لمعرفة أنواع الجرائم ويكون على بينة من الإجراءات التي يتعين اتخاذها في مرحلة ما قبل المحاكمة (إعداد مذكرات - المادة 121 قانون أصول المحاكمات ، والتقييمات الفنية والمتخصصة -المادة "353من القانون الجنائي للعقوبات التالية، الخ)، والقواعد التي تحكم تشكيل ل اختبار - 234 البنود التالية. قانون أصول المحاكمات

- التالية، والاتفاق مع الادعاء - بعد قانون الإجراءات الجنائية المادة 444، إجراءات ملخص CPP 392

.(بعد قانون الإجراءات الجنائية المادة 438، ومحاكمة - قانون الإجراءات الجنائية التالية المادة 470

وهو ما يعني تقديم معلومات حول مواضيع عملية (الشرطة والمحاكم والمستشارين الفنيين والخبراء والمدعي العام والقاضي، المتهم ومحاميه والضحية ومحاميه)

وبناء على صلاحيات المحكمة المدنية، المحكمة الجنائية ومحكمة الأحداث و"التقلبات" المحتملة للتدخلات أمام السلطات القضائية هو ما يتعلق بدور محدد من الطرف المتضرر، مع تحديد صلاحيات النيابة العامة في يد المدعي العام ودور المدافع الخاص للضحية

المدافع عن الحقوق المدنية - المادة 74 من قانون الإجراءات الجنائية ما يلي، مع المدعي العام في بيان المسؤولية ومعاقبة المتهمين والحكم الذاتي للمطالبة بالتعويض عن الضرر، حتى في الدعاوى المدنية منفصلة.

أخيرا، من حيث التكاليف القانونية، وتعزيز فرص الحصول على المساعدة القانونية - وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم 115/2002 وتعديلاته، حيث يمكن الوصول إلى الشروط اللازمة لاختبار وسائل أو حسب نوع الجريمة (بغض النظر عن اختبار الوسائل، ضحايا جرائم العنف الجنسي - المواد 609 مكرر، 609 ج، 609 د، 609 ز، ي 609 من القانون الجنائي المطاردة - المادة 612 مكرر من القانون الجنائي، والاعتداء في الأسرة - المادة 572 من تشويه للأعضاء التناسلية للإناث -القانون - المادة 583 مكرر من جرائم القانون الجنائية المتعلقة بالمواد الإباحية عن الأطفال والاتجار بهم واستعبادهم - المواد 600، 600 مكرر، 600 ب، د 600، 602،601

حرر من قبل . أناماريا مارين

الإنفصال عن نزاع و البلطجة و التهديد "

يناير 201414

القانون (الافتراق - الطلاق)

القانون المدني الكتاب الأول

الزواج: المواد 143- 147 حقوق الزوجين وواجباتهما

الطلاق: المواد 149 / 151-155

مسؤولية الوالدين: المواد 315- 315 316- 316 مكرر مكرر مكرر ز 337/337 898/1975 القانون: الطلاق القانون 54/2006: تقاسم الحضانة

ينظم النظام الأساسي هو الفصل الوحيد بين رجل وامرأة مقيدة برباط الزواج، وليس تعديل "الانفصال" من الشريكين، ما يسمى الزوجين بحكم الأمر الواقع.

فصل: الإجراءات أمام المحكمة التي الطابع الرسمي أن الزوجين قد قررت فصل وتحديد الشروط التي ستحكم دولتهم الجديدة.

لديه صراع جذورها في معظم أسباب مختلفة تنطوي على عالم من المشاعر وخطط الحياة؛ غالبا ما يكون نتيجة الوهم والرغبة في الانتقام أو الحاجة إلى التعويض عن المعاناة. يأخذ القانون حساب ضئيلة أو معدومة من العالم العاطفي والمعاناة أن نهاية الحياة كزوجين يمكن تحديدها.

ببساطة تملي القواعد التي تحمي (أو محاولة) لحماية الزوج الأضعف في الاقتصاد؛ القاعدة العامة هي أن الزوج الأكثر ثراء يجب أن يساعد، أن تقدم مساهمة في صون والزوج (رجل أو امرأة) الذين ليست غنية.

ولادة تدخل تشريعي أكبر في وجود الأطفال (القصر أو غير مستقلة اقتصاديا حتى لو فوق) ولدت في الزواج خارج إطار الزواج.

احترام الوالدين واحد هو أن الآخرين لديهم نفس الحماية، نفس الحقوق.

وبالتالي فإنه يتوخى أنه في حين يعهد إلى كل الآباء يعيشون في واحدة أو أخرى مع قواعد الحضور. الوالد الأشخاص الذين يعيشون مع بعضهم ، راجع لتعيين (عادة) في المنزل الذي عاشت الأسرة لمواصلة العيش هناك. أن واحد والأخر وجب عليهم المساهمة في صيانة البيت و التكفل به وحتى إذا لزم الأمر هناك لمساهمة في صيانة صحيحة أن أحد الوالدين يعطي للآخر.

قواعد من نوع ملموس والتي تصل في كثير من الأحيان للنزاع و العراك ، والمعركة طويلة. القواعد التي غالبا ما لا يتم ملاحظتها وبالتالي مما يأدى إلى جديد من "الصراعات". و القواعد التي غالبا ما لا يلاحضها أصحاب المصلحة

من . فرانشيسكا مجولو

القانون رقم . 38/2009 "تدابير عاجلة تتعلق بالأمن العام ومكافحة العنف الجنسي والتي تدخل في نطاق الاضطهاد" التي أدخلت في نظامنا،) والمادة 612 مكرر من قانون العقوبات، وجريمة "الاضطهاد" (ما يسمى المطاردة

.يعاقب قانون السلوك المتكرر، وتتميز ارتكاب أعمال متعددة

انها جريمة من سلوك معتاد عليه من قبل، لا تعتبر مشتركة، يمكن أن تمر دون عقاب أو أن يحاكم في بدرجة طفيفة أو غير كافية (مثل العنف المنزلي - جريمة المادة 610 من القانون الجنائي، والعنف أو التهديد بارتكابه - المادة 611 من القانون الجنائي و المادة 612 من القانون الجنائي، إزعاج أو مضايقة الأشخاص - المادة 660 من القانون الجنائي

:فمن المهم تقييم آثار تلك الجريمة على الضحية (وهذا هو جريمة خطيرة)، وأيضا كبديل عن بعضها البعض

ا- حالة القلق المستمرة والشديدة

.وهو الأمر خوف له ما يبرره من أجل سلامة النفس أو شخص قريب. -ا الإكراه لتغيير أنماط حياتهم

السلوكيات تصبح المضطهدين إذا دخلت علم، مرارا وتكرارا، بإصرار. مع القانون. 119/2013، وسعت قائمة الظروف المشددة لجريمة المطاردة (عندما يكون الجاني هو الزوج، وحتى في ثبات رباط الزواج، وعندما ترتكب من قبل الاتصالات الكمبيوتر أو خدمات المعلومات؛ وقدم الاعتقال الإلزامي. ومن المتوقع على عدم جواز الغاء الدعوى في حالة التهديدات الخطيرة والمتكررة، بالإضافة إلى الملاحقة القضائية .بحكم مناصبهم إذا كانت الضحية قاصرا عن السن أو المعوقين وعما إذا كان هناك اتصال مع غيرها من الجرائم التي يجب عليهم القيام مسؤول

.بموجب القانون رقم 38/2009، فإنه ينبغي الإشارة إلى أهمية المادتين 8 و 11،و التي تنص على التنسيق والدعم الفعال لضحايا المطاردة

المادة 8: قدمت وثيقة التحذير، والتي يمكن وضعها في الإدارية من قبل الشرطة، بناء على طلب أحد الأطراف، بهدف الوقاية، حتى يتم جلب الدعوى للجريمة المنصوص عليها في المادة 612 مكرر من القانون الجنائي

المادة 11: "تدابير لدعم ضحايا" فرض التزاما على إنفاذ القانون والرعاية الصحية والمؤسسات العامة لتقديم المعلومات والاتصالات بالضحايا الاجئات بمراكز ضد العنف المتواجدة في المنطقة

حرر من طرف . أناماريا مارين

حماية النساءالمتمردات : المسار الوطني و الرقم الاخضر 1522 , شبكة مكافحة العنف

فبراير 20144

تقييم المخاطر

وقعت مدينة البندقية مذكرة تفاهم مع وزارة تكافؤ الفرص في رئاسة مجلس الوزراء للانضمام إلى الشبكة الوطنية لمكافحة العنف وفقا لأحكام أول خطة لمكافحة العنف الوطنية واعطاء استمرارية لشبكة المشروع لمراكز مكافحة العنف الوطنية.خمسة وأربعون من المؤسسات العامة التي دخلت في بروتوكول مماثل و 32 من هذه البلديات، وجميع هذه ملتزمون بتقديم النساء والمواطنة تعني لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس؛ واحدة من أهم الأدوات هو الرقم المجاني 1522 مركز اتصال وطني لمكافحة العنف الذي ضحايا العنف يمكن الاتصال مجانا 24 ساعة 24 الذي ينقل الدعوة المرأة إلى مركز مكافحة أقرب إلى المكان الدي تتواجد فيه من توقيع البروتوكول يلي التزام مراكز لمراقبة هذه الظاهرة، لرسم خريطة للأحداث وهياكل مكافحة العنف القائم على المستوى المحلي وتسهيل الربط الشبكي للنفس.

والهدف من ذلك هو جعله أكثر فعالية في منع ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس والمطاردة من خلال توسيع نطاق الخدمات لدعم الضحايا من النساء والأطفال، وزيادة حماية الضحايا من خلال التعاون الفعال مع قوة الشرطة.

واحدة من اللحظات الأكثر حساسية بالنسبة للنساء يطلبن المساعدة هي مرحلة البدء في المشروع من العنف بسبب تغيير في كثير من الأحيان هو من ذوي الخبرة من قبل المؤلف على أنه تمرد عنيف ويمكن أن تؤدي الإجراءات / ردود فعل أكثر عنفا. انها لحظة حاسمة أن القائمين على مراكز ووكالات إنفاذ القانون أيضا التعامل مع الاستفادة من أدوات تقييم مخاطر العنف.

لجلسة اليوم، قمنا بإعداد دراسة عن الكتابات الموجودة على هذه الصكوك في علم النفس وضعتها الدكتورة كلوديا زاكو وتلخيص أدناه.

بشكل عام، لتقييم خطر العنف ويعرف كمفهوم متعلق بتقييم مخاطر التكرار، أي تكرار أعمال العنف المتصاعدة التي تدور حول ثلاثة مفاهيم:

- المخاطر الناتجة عن تقييم السلوكيات التي حدثت و من متلمس تنبؤ وقوع أحداث جديدة.

- التصويت: عن طريق تحديد الأدوات والناس يدركون ذلك مع تعريف الطرق والتوقيت.

- العنف، مع الانتباه إلى والوسائط والأنواع مختلفة.

لتقييم المخاطر هي عملية تحديد وتقييم حالة معينة باستخدام أسلوب منهجي يأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل مرتبطة. إدارة المخاطر، والتي مرة من التقييم الجيد هو العملية التي تم تعيينها في الحركة لمنع أو تجنب العنف في محاولة للتأثير على عوامل الخطر والضعف لمختلف الأطراف المعنية من أجل تغيير الظروف التي يحدث من خلال العمل متعدد الوكالات مع المرافق المختلفة التي هي جزء من شبكة مكافحة العنف المحلية.

الهدف من تقييم المخاطر هو حماية المرأة من أحداث لاحقة من خلال تحديد الأسباب المحفزة أو الحفاظ على عوامل التي تحد من العنف والعنف ذاته.

- سارة, سارة –إس, أيسا و إيفا و هي بعض من أكثر الأدوات المستخدمة.

هو مراجعته وانخفاض وهي الأكثر استخداما من قبل المكلفين بإنفاذ القانون، ومراكز مكافحة SARA-S .سارة: تراقب العنف بين الزوجين العنف والباحثين الخدمات الصحية على نطاق واسع. من خلال إجراء مقابلات مع النساء التجار بناء تنبؤ السلوك العنيف مع الأخذ بعين الاعتبار المواقف التي عززت العنف، والتاريخ الجنائي، والتصعيد، واستخدام المواد، وجود اضطرابات نفسية، ومشاكل العلاقة والمشاكل المتعلقة بالعمل. تنظر أيضا نقاط ضعف الضحية مثل عدم كفاية الدعم من قبل الخدمات، والسكن في خطر، وإجراء يتعارض ضد مؤلف من العنف، .والخوف الشديد من المعتدي، والمشاكل الصحية. فإنه يوفر تقدير مستوى المخاطر فورا وتصل إلى شهرين

إيسا:أنها تركز أكثر على زيادة وعي النساء ضحايا العنف، ويهدف إلى إنتاج التقييم الذاتي للمخاطر تكرارها. انها الأداة التي يتم استخدامها مباشرة من قبل امرأة بدعم من المشغلين الذين ثم المضي قدما لتقييم المخاطر. تستخدم في المقام الأول من قبل مراكز مكافحة العنف ومشغلي .الخدمات الصحية والاجتماعية

إيفا يسمح لك لجمع معلومات مفصلة للتدخل في حالات الاعتداء في الأسرة غالبا ما تستخدمه قوات الشرطة المحلية. وهو كتيب مختصر حول .ما يجب القيام به قبل وأثناء وبعد الجراحة لمشاجرة عائلية. كما شهدت من قبل المشغلين من الشرطة

.أدوات أخرى أكثر مناسبة لتقييم المخاطر من المطاردة. بما في ذلك: سيلفيا و طايس وألبا

سيلفيا: وهي تستخدم أساسا من قبل قوات الشرطة،و هي استمارة تملاها المراة . "ايس وألبا: جمعتها امرأة. يتكون الأول من المرجعية.أما .الثاني له بنية اليوميات

حرر من قبل بتريسيا مركوسي

***

التشريعات

المرسوم بقانون 11/2009 38/2009 في القانون: جريمة المطاردة (المطاردة) انظر المادة 612 مكرر من قانون العقوبات المادة 11 - تدابير دعم- تنص على الشرطة والمراكز الصحية والمؤسسات العامة التي تتلقى إشعارا جريمة المطاردة واجب توفير المعلومات حول اللاجئات في المنطقة، لا سيما في مجال إقامة الضحية و أن وكالات تنفيذ القانون والمراكز الصحية والمؤسسات العامة باتخاذ خطوات في . الاتصال بالضحايا مع مراكز مكافحة العنف إذا مااستدعي لدلك

وتنص المادة 12-الرقم الأخضر-الخدمة المجانية 24 ساعة 24 ساعة لصالح ضحايا الاضطهاد لأغراض توفير المساعدة الأولية النفسية والقانونية من قبل موظفين ذوي خبرات و دراية بالموضوع ، وكذلك التخل الفوري في حالة الطوارئ، وبناء على طلب المعنيين، عن طريق . السلطة المتخصصة

– المرسوم التشريعي 93/2013 في القانون 119/2013 على ما يسمى بقتل النساء

وتنص المادة 12- عدد الأخضر- لإقامة المجاني 24 ساعة 24 ساعة لصالح ضحايا الاضطهاد لأغراض توفير المساعدة الأولية النفسية والقانونية من قبل الموظفين ذوي الخبرة ذات الصلة، وكذلك إبلاغ فورا في حالة الطوارئ، وبناء على طلب من المعنيين، ذكرت وكالات إنفاذ القانون المختصة المطاردة.

الأمن عاجل ومكافحة العنف القائم على نوع provisions- المرسوم التشريعي 93/2013 في القانون 119/2013 على ما يسمى قتل النساء الجنس.

المادة 5. - العمل الإضافي خطة العمل لمكافحة العنف الجنسي والعنف بين الجنسين

المادة 5 مكرر إجراءات لمراكز مكافحة العنف ومنازل للمأوى

القانون الإقليمي لمنطقة فينيتو لا. تدابير 5/2013 الإقليمية لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة.

وليس فقط في إيطاليا يتطور الموضوع والطريق "لتحرير" النساء اللواتي يعانين الاعتداء الجنسي و / أو المحلية ،sو' 80 sفي '70.

أنه يطور فكرة أن هذه مشكلة اجتماعية حقيقية، وتأتي على أساس طوعي الندوات والاجتماعات، ومواقع استقبال وتصميم مستقبل جديد.

أنشأ أول مراكز مكافحة العنف، وفي عام 2006 انه تم التوقيع على ميثاق المراكز للحصول على القيم المشتركة التي لتوجيه عملها.

نحن التعرف على خصائص لمركز مناهضة العنف: يجب النظر في العنف الذكوري ضد المرأة كظاهرة لها جذورها في التوزيع غير المتكافئ للقوة بين الجنسين يجب أن تنشأ وتعمل فقط من قبل النساء، يجب التأكد من أن المستخدمين عدم الكشف عن هويته والأمن.

انه ينفذ المشورة النفسية والقانونية والطبية ومجموعات الدعم والتدريب والترويج والتوعية والوقاية، وجمع البيانات وتجهيزها، ودعم العمل.

أساسي لفتح المنازل أو البيوت السرية ملجأ بالتعاون مع مكافحة العنف رحبت المراكز النسائية (مع الأطفال) في حالة الطوارئ.

وهي تسعى إلى إشراك إنفاذ القانون، وقسم الطوارئ، والخدمات الاجتماعية.

ويدعم هناك أحيانا من قبل الهيئات العامة؛ ومجلس مدينة البندقية تشكل المؤسسية.

في عام 2008 ولدت الرابطة الوطنية ماسة إلى مراكز مكافحة العنف.

أخيرا، يبدو أن المؤسسات العامة لمعالجة هذه المشكلة.

في عام 2006، على المستوى الوطني ووضع الرقم المجاني 1522 للاستماع ودعم النساء ضحايا العنف، التي لا تزال في العملية.

من 2009-1522 يجب أيضا تلبية النساء الذين يقولون إنهم ضحايا "المطاردة".

تعتبر مراكز مكافحة العنف في التشريع لأول مرة في عام 2009، إلى المادة 11 من قانون تمهيدي لجريمة الاضطهاد؛ كنت لا نعطيهم التعريف.

غالبا ما توفر مراكز اتحادية دعم سواء من حيث توفير الهياكل الاقتصادية والمشاريع التي من خلال تبادل الاستراتيجيات.

إذا كان كل شيء يبدو جيدا ويجب التأكيد على أن التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة هو قانون الطوارئ، ودعم المبادرات الاقتصادية مجزأة ومتقطعة لاستقبال وتوجيه مسار الاستقلال والخلاص.

وخير مثال هو القانون الذي يحدد الإقليمي فينيتو ملجأ للنساء والملاجئ ويضم عددا من المبادرات الإقليمية من أجل تحقيق وإدامة الملاجئ النسائية والملاجئ، لدعم السلطات المحلية والسلطات الصحية المحلية لزيادة خدمات الدعم، وتدريب الموظفين، ومراقبة والوقاية. كل ذلك مع توفير الأموال التي تخصص سنويا

ملاحظة: عند إعداد دليل الأموال المخصصة مبدئيا في سبتمبر 2013 وتمتقسيمه الى النصف النصف) .

أي مبادرة على المستوى الوطني هناك بعد للعمل على الرجال في معظم الأحيان غير قادر على استجواب. متفرقة، على الرغم صالحة، جعلت محاولات لديك لجمعيات خاصة في الأساس.

Maggiolo من جانب المتفرجين. فرانشيسكا

الإساءة الاقتصادية: كيف تدافعي عن نفسك الإجراءات المصرفية التي يجب اتخادها"

(مارس 2014 11)

وتصرفت العنف الاقتصادي، مثل غيره من أشكال العنف في العلاقة التي كانت مرفوعة في أشكال مسرحية من السلطة والسيطرة، في هذه الحالة نقلها من خلال ممارسة هذه الاموال في استخدامه أكثر عملية ورمزية .

سوء المعاملة الاقتصادية تستمد قوتها من المحرمات أن المال هو عندما يتعلق الأمر إلى علاقات الحب والمشاعر، ويتكون من السلوكيات التي لها علاقة الحب شيئا، ولكن التي تمارس دائما تقريبا نيابة عنه، على سبيل المثال، وهو رجل قد يمنع زوجته من العمل "بيع" هذا القرار مع كلمات الحب وقال "هناك وسوف نفكر لك، لا تفوت أي شيء"، أو استخدام العنف الاقتصادي أقل دهاء ولكن ضررا على قدم المساواة من حيث الحرية والكرامة والمخابرات، على سبيل المثال لا تدرك العمل المنزلي للمرأة، مما يحد أو إنكار حقه في التخلص من الدخل، مما اضطرها إلى عالة وغير قادرة على العمل على خياراتهم الخاصة لأنفسهم ولأطفالهم / ثانية.

يمارس العنف الاقتصادي من قبل الرجل على المرأة، مع وسائط متعددة أيضا في ديناميات الهيكلية للمجتمع، حيث يتم تعيين الأدوار بين النساء والرجال بشكل صارم من أجل الحفاظ على عدم المساواة في القوة والقيمة، وهذا على ما يبدو خاصة واضح في عالم العمل.

خصوصية العنف الاقتصادي هو أن يكون أقل وضوحا من الخارج، والتي للمرأة نفسها. في كثير من الأحيان، وهذا شكل من أشكال الاعتداء شهدت كشرط تفاقم حالتهم العنف وليس كشكل من أشكال العنف ذاته. ويتم تحديد الإجراءات على النحو العنف الاقتصادي على النحو التالي: الحرمان من الاحتياجات الأساسية

محظورطلب او لتنفيذالعملأ**لأكثر أو أقل وضوحا**

إكراه على توقيع اتفاقات الائتمان

فقدان الوصول إلى الائتمان شيوعا

تدمير أو التضرر من الأشياء الخاصة (وثائق ومتعلقات شخصية)

يتحدث عن الثقافة والمجتمع وعالم العمل، ونحن نعتبر البيانات المنشورة من قبل المعهد الوطني للإحصاءات فيما يتعلق بالتقرير "إن القيمة المالية للمخزون رأس المال البشري" (فبراير 2014). يتم احتساب القيمة النقدية المنسوبة إلى مخزون رأس المال البشري على متوسط قدرة كل فرد على توليد الدخل، وبالتالي فإن المعهد الوطني للإحصاء: تعزيز حياة كل واحد منا استخدام الاكتوارية والمالية واعتمدت من قبل جميع التأمين في العالم ينسب إلى "رأس المال البشري لكل الإيطالية يرقى إلى ما يقرب من 342 الف اليورو والنساء نصف قيمتها من الرجال (الف 231 اورو مقابل 453 الف يورو

الشكل الملفت للنظر حول هذه الدراسة هو الفرق بين الرجل والمرأة: "66٪ من إجمالي المخزون - يكتب ايستات - يركز على العنصر الذكري." القدرة على توليد الدخل للنساء، في الواقع، هو انخفاض بمقدار النصف تقريبا (49٪) من الرجال.

وفقا لايستات وأكثر، والمرأة هي نصف قيمة الرجل ولكنها تستحق قليلا 'أكثر إذا كنت تنظر في الأعمال المنزلية. في الحالة الأخيرة، يتم تخفيض الفروق بين الجنسين عن طريق إضافته إلى الأنشطة المهنية من العمل المنزلي التقليدي: عملية حسابية أكثر إنصافا للمرأة التي تؤدي إلى قيمة نصيب الفرد من 431000 € (+ 12.3٪ من الذكور).

جانب آخر مهم أن نشير إلى الحديث عن العنف الاقتصادي في سياق العمل، هو ما يسمى ب "السقف الزجاجي"، أي حاجز غير مرئي يمنع النساء من صنع المهنية.

وهناك سقف على ما يبدو غير مرئي، والتي تتجاوز المرأة في سوق العمل لا يمكن ان يستمر. وعبر فجوة في كل فئة، سواء فيما يتعلق بالأجور دور مساو أن المواقف التي تشغلها النساء.

تكسب المرأة في المتوسط أقل من (" نيابة عن ملحق" الساعي العمل OD & M على الأجور الإيطالية 2001 "جمعتها) وفقا لأحدث تقرير الرجال، ومواصلة للتمييز في مكان العمل، وهو بالتأكيد ليس جديدا، ولكن الآن كان هذا التمييز أيضا قياس وتساوي 26.6٪. وفي ايطاليا التمييز في سوق العمل هو أسوأ من ذلك من الدول الأوروبية الأخرى.

كما سبق ذكره، وكثيرا ما تتناول النساء عن القضايا الاقتصادية مع شريك حياتك لا يزال من المحرمات، "عندما يكون هناك نصف الحب ليست جيدة للحديث عن المال"، "أنا أثق به"، "أنت معالجة القضايا الاقتصادية خوفا من تعرضها لانتقادات من قبله أو من قبل الآخرين ".

كل هذا هو نتيجة للثقافة التي نشأنا، التي أرسلت النساء الصمت والقبول غير المشروط، وحان الوقت لنشر رسالة مختلفة، وهي أن الحب لا يعني التخلي عن الحق في معرفة، لمعرفة، لاختيار كيفية بناء أسس أيضا لمستقبلهم الاقتصادي لأسرهن.

متوسط آخر، على سبيل المثال، فإن الاختيار بين الشركة وفصل بني و، لحماية ا- فمن المهم أن النساء يعرفن أن هناك ما هو أكثر من مجرد أنفسهم، فمن الضروري أن يكون على بينة من مختلف الخيارات وحقوقهم .

إدارة الأموال والأصول

في كل علاقة الزوجين ينبغي أن يكون هناك ثقة، يجب أن لا نصل الى الشريك الآخر إخفاء وضعهم الاقتصادي، بغض النظر عمن هو متزوج أم لا، بالتواصل أو فصل الممتلكات. كلا الشريكين أن تساهم في ميزانية الأسرة بما يتناسب مع ما تمتلك، كما في ذلك الوقت في وسعهم.

الحساب المصرفي غالبا ما يكون موضوع نقاش بين الزوجين.

تجربتي في العمل لدي استيفاء المزيد من العنف الاقتصادي:

عدم حصة القرارات المتعلقة بميزانية الأسرة

عدم إعطاء المعلومات عن الوضع دخلهم أو إخفاء ورقة حالتهم

أنا لا تساهم في ميزانية الأسرة: إجبار المرأة أن تنفق سوى راتبه في مصاريف المنزل-

بين الحفاظ على المرأة والأطفال في أي يستمر الحرمان الاقتصادي

رمي المال، وحرمانها من بطاقات الائتمان

انها مجرد امرأة لرعاية النفقات اللازمة للأطفال

اجبار المرأة لتصبح الضامن من الديون، والعقود أو توقيع شيكات على بياض، إجبارها على بذل المزيد من الديون باسمه

العنف الاقتصادي على المرأة يمكن أن يظهر من خلال التزام وظيفة، أو، على نحو أكثر تواترا، مع حرمانهم من فرصة للعمل من خلال الوسائل النفسية والمادية على حد سواء: "لقد كان عاما منذ أن ترك وظيفة كنت المنافسة "،" لقد أصبح سوق العمل صعب جدا، فمن الأفضل أن ."تأخذ الرعاية من المنزل والأطفال ". واضاف "هذا العمل في حانة ليست خطيرة، يجعلك تبدو وكأنها المحتال

كل هذا يؤدي إلى حالة من التبعية والتحكم، والحرمان من الحرية والعنف اللفظي التي يمكن العثور عليها في عبارات من قبيل: "أنا هو الذي تبقى لكم"، "أدفع كل شيء أنا"، "أنت فقط قادرة على تنظيف المنزل". في الحالة الأخيرة لا تعترف بالعمل الذي قام به النساء لتربية الأسرة، ."وهو بشكل افتراضي ضده دون الاعتراف له بأنه "منتج

وأود أن أختم بذكر قصة مريم امرأة أجريت معها دورة الإرشاد في مركز مكافحة العنف والتي عانت بالتأكيد على مدى سنوات من الزواج، .ومختلف أشكال العنف الاقتصادي

ماريا، واضطر إلى ترك العمل مرة واحدة ولادة الطفل الأول لسنوات زوجها تركها القليل جدا من المال للإنفاق، مما جعلها في وضع يمكنها" .من القيام الدوران حول نفسها

عندما أصبحت ابنتيها الأكبر تمكن من الحصول على وظيفة نادل، انه استخدم المال الذي حصل لشراء الملابس والمستلزمات المدرسية وتقديم .الهدايا الصغيرة لبناتهم. الزوج حين كسب جيدا جدا لم تساهم في هذه النفقات

في أحد الأيام ذهب إلى البارحيث حيث كانت تعمل ماري وبعد فورة وبعد عدة سنوات اكتشفت أن زوجها كان كثير من العلاقات خارج نطاق .الزواج، وإيجاد إيرادات بعض المجوهرات، وأخيرا شوهد وصولها إلى المنزل تلقى التمويل

خلال فصل ذهب الزوج من المنزل عن طريق أخذ كل المال من حسابك الجاري وحساب مشترك لعدة شهور رفض دفع الدفعة من ابنة في الجامعة، حاولت أن تظهر وضعا أكثر الدخل غير المواتية من أجل لإعطاء صيانة أقل بكثير من امكانياته

. حرر من طرف الدكتورة سارة بريطالي

***

المادة 3 و 29 و 31 من الدستور

المادة 143 من القانون المدني الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين

المادة 144 من القانون المدني عنوان الحياة العائلية والإقامة العائلية

المادة 145 من القانون المدني تدخل القاضي

المادة 146 من القانون المدني بعيدا عن مقر إقامة العائلة

لمادة 156 الآثار الانفصال على الملكية بين الزوجينا

لا يمكن جعل البيان سوء المعاملة ليتزامن مع الاعتداء العاطفي ويمكن تعريف باستثناء إدارة الموارد الاقتصادية، حتى لو كان نتيجة للعمل أو توفر موضوع المستبعدين.

هذا السلوك ليس فقط في الصراع مع واجب المساهمة في تلبية احتياجات الأسرة فيما يتعلق بالموارد والقدرة على العمل المهني والمنزل ولكنها أيضا مصدر للضائقة النفسية وانعدام الأمن والصعوبات الاقتصادية، وانخفاض أو فقدان الموارد الشخصية من الفقر.

ليس كل السلوكيات هي أن يطلب بالطبع نفس الطائرة، يمكننا تصنيفها بأنها غير عادلة وخطيرة وخطيرة جدا اعتمادا على العواقب التي تترتب على الشخص الذي يعاني منها.

على سبيل المثال بعض منه

عدم تسجيل الدخول إلى حسابك الشخصي.

إخفاء دخل الأسرة

تسليم مبالغ من المال لاحتياجات الأسرة لمطالبته المساءلة عن استخدامها؛ أكثر خطور

رفض المال

بيع السلع للأسرة باستثناء شخص وأكثر من غيرها

سرقة أجهزة الصراف الآلي وبطاقات الائتمان

أرغم على التوقيع على القروض الشخصية الصغيرة التي لا تلبي احتياجات الأسرة

الاشتراك في بوالص التأمين بالنيابة عن الشخص الذي هو المستفيد عندما يتم الدفع إلى آخر

الفتحات الأنشطة الاقتصادية اشتعال ضريبة القيمة المضافة والتسجيل في غرفة التجارة

الاشتراك للحصول على ضمانات مصرفية

بالإضافة إلى ذلك توفير حساب مزدوج منها عائلة معروفة وأخرى غير معروفة في الأساس.

حافظ على إخفاء الأقارب توافر الفعلية

يستثنى من إدارة موارد الأسرة

التحكم في ادارتها

* الانخراط في العمل المصرفي أو في أي عمل من أعمال الدلالة الخارجية التي قد تؤدي إلى التعرض الاقتصادي أو حتى وضع خطير.

حرر من طرف. مارغريت سالزر

في وقت واحد وكان هناك حتى "افتراض اللامعقولية" العمل في الأسرة، ما يسمى " ثم الإصلاح سنة 1975 (قانون الأسرة الجديد) المدرجة في القانون المدني المادة 230 مكرر من القانون المدني الإيطالي

الشركات العائلية

ما هو؟ انها حالة "(...) عائلة من شأنه أن يضفي أنشطتها على الأعمال الجارية في الأسرة أو في الشركات العائلية" (المادة 230 .مكرر من القانون المدني الفقرة الإيطالية)

انها فرضية المتبقية لكن الكريمة. سواء لضبط نسبة العمل معا خلال فترة الزواج، وفي حالة الانفصال مع تصفية سهم، فذلك لأن .هذه القاعدة أن العديد من النساء الذين عملوا لسنوات مع زوجها أو شريك تم منحها من قبل والعمالة الوطنية تسوية عادلة

ولكن كيف يحمون أنفسهم أولا؟

.مع عقد أو اتفاقية (خاصة في حالة المعاشرة)، الذي ينظم أيضا العلاقة الاقتصادية للعمل معا، وخاصة في حالة إنهاء العلاقة

.هذا هو النشاط الخاص الذي ينشأ بعد ذلك فقط على الأطراف، وليس القانون

فمن المهم جدا أن يكون لديك المعرفة لحماية أنفسهم في وقت مبكر قبل بدء عمل تجاري مع زوجها / شريك واختيار الصك القانوني الأنسب. في هذا المعنى، وهناك أيضا مشروع قانون المجلس الوطني للكتاب العدل لساكن الاتفاق. هذا هو برنامج تعاقدي ينظم .القضايا الاقتصادية أثناء وبعد انتهاء شراكة كليهما، سواء تلك المتعلقة بالرعاية الطبية ومساعدة بعضهم البعض

حرر من طرف كيارا سانطي

"أزواج من الحقائق والمتزوجين"

(أبريل 2014 8)

:على الزواج من وجهة نظر قانونية ونعتقد أننا نعرف كل شيء ولكن ... وفي الوقت نفسه نرى اللائحة

الدستور

المادة 2 "الجمهورية تعترف وتضمن حقوق الإنسان مصونة، كفرد والفئات الاجتماعية حيث انه يعبر عن شخصيته (...)" الزواج هو واحد منهم. المادة 29 تعريف الأسرة بأنها "المجتمع الطبيعي تأسست على الزواج." القانون المدني

على مدى العقود الأربعة الماضية كانت هناك ثلاثة الإصلاحات: القانون رقم. 151/1975 و القانون رقم 54/2006 ،(قانون الأسرة الجديد) .(الحضانة المشتركة)، المرسوم التشريعي ن. 154/2013 المسؤولية الأبوية

.وقد تم إصلاح لسنة 1975 ثورة حقيقية: لقد مرت علينا من الأسرة الأبوية الزواج باعتباره علاقة بين شخصين أحرارا ومتساوين

ترتبط بالإصلاحات المقبلين في المقام الأول على العلاقة بين الوالدين والطفل، وأدت إلى التطبيق العملي لمبدأين: حق الطفل في تربية الأطفال .المزدوجة (الحضانة المشتركة) والمساواة الكاملة لجميع أشكال الأبوة والمعيشية و(مسؤولية غير الوالدين)

يمكن أن المواد 144،143، 147 من القانون المدني يحدد النظام الأساسي للزواج، وإقامة حقوق الزوجين وواجباتهما (الإقامة، وتقاسم الخ) .والمادة (148) ينظم الجانب الاقتصادي

.في كل من هذه الأزواج وطلب منهم أن يختاروا معا ونشارك في القرارات الرئيسية لتحديد الأسرة عنوان (أحرارا ومتساوين)

نظام الملكية الجديد: القاعدة هي بالتواصل من البضائع (المادة 159)، هو النظام الاقتصادي الذي يحمي الطرف الأضعف في توفير بأن تصبح .الملكية المشتركة لجميع الأصول المكتسبة بعد الزواج أيضا من قبل الزوجين على حدة

.وتستثنى من بالتواصل من الممتلكات الشخصية (الميراث والهبات والتعويضات) يتم فصل الإدارة (أحرارا ومتساوين)

.عكس الزوجين قد تختار لفصل الملكية، الذي يترك كل صاحب الممتلكات التي تم شراؤها بشكل منفصل، أو أن الأشكال التقليدية للبالتواصل

هناك أيضا اثنين من الافتراضات الهامة جدا التي ينص عليها القانون: الشركات العائلية (المادة 230 مكرر من القانون المدني الإيطالي انظر القسم على سوء المعاملة أو خسارة) ورصيد الصندوق (المواد 167 وما يليها العاصمة) عبارة عن مجموعة من الأصول التي تم تحديدها هذه الأصول، وفقا المقصود، لا يمكن .(DC المادة 167 الفقرة) "تحديدا مع قانون العام أو والمقصود من قبل "(...) لتلبية احتياجات الأسرة .مصادرة ويجب أن تستخدم فقط لأعضاء الأسرة

انتهاء الزواج

العديد من الوقائع التي تقلل من الزواج، وفاة أحد الزوجين، فإن "إلغاء (بسبب عيوب في قانون الأصلي و / أو نية الطرفين أو عدم وجود متطلبات أساسية)، ولكن قبل كل شيء (أحرارا ومتساوين! الرغبة في الاستمرار ينبغي أن يستمر الزواج على كلا الجانبين من دون قيود) الانفصال والطلاق ةخطوة محددة: يجب أن يكون قد حدثت "الحقائق التي تجعل استمرار التعايش مستحيلا

وتنظم المادة 156 من الآثار الاقتصادية للانفصال، بما في ذلك أي دعم الطفل وضمانات لدفع الفعلي، 157 من حقيقة المصالحة كأساس .لمصادرة جميع الآثار القانونية للفصل واتفاق فصل 158 والموافقة عليها

.الطلاق فقط وقف الآثار المدنية للزواج أو حل، أو نهايته الفعلية

إذا الزوجين يفصل بينهما سوى ما زالت متزوجة (مهم لخلافة! إذا كنت لا تهمة الزوج فصل لديه الحقوق الكاملة الخلافة إلى ما يعادل الزوج لا .فصل)

القانون لا. 898/70 ينظم حالات الطلاق، الفرضية الأكثر شيوعا أن مسار ثلاث سنوات بعد الانفصال. المادة 5 الهامة، التي تنص على طابع الاختيار المطالبة أيضا، على حساب الأسباب والمساهمة الاقتصادية للزوجين لتراكم رأس المال والفرد، والمادة 9 التي تنص على التقسيم والذي يقدم المستفيد الزوج السابق للمنحة جزء من معدل الخصوبة الإجمالي (تعويضات إنهاء Aالنهائي للمعاش الزوج المتوفى السابق 12 الخدمة) من الأخرى ذات الصلة لفترة الزواج

الخلافة.

الزوج الباقي على قيد الحياة هو دائما (حصة من الذات) نظرا لحجم 2/1 أو 1/3 (في حالة وجود الأطفال) للمتوفى، ودائما استخدام الزوجية المنزل والأثاث (المادة 585 من القانون المدني)

كما ذكر الزوج فصلها دون تهمة ما يعادل الزوج، في حين أن واحدة التي كانت قد وجهت للفصل هناك واحد فقط النفقة الممكنة التي تدفعها الميراث (المادة 548 من القانون المدني). أخيرا، والمادة 2122 من القانون المدني ينظم تقسيم مكافأة في حالة وفاة الموظف، وإعطاء - بطريقة مختلفة من خلافة العادية - بالإضافة إلى الزوج والأطفال وأيضا أي أقارب ذات الصلة يعيشون مع الأموات "(...) وفقا للحاجة" نتيجة .لمؤسسة الضمان الاجتماعي

. حرر من طرف كيارا سنطي

***

الدستور: المادة (2) لغير المتزوجين حيث التكوين الاجتماعي. المادة 29 أسرة الزواج

<u>القانون المدني القانون</u>

الحضانة المشتركة :54/2006

القانون 219/2012: استيعاب الأطفال الذين ولدوا في إطار الزواج أو خارج المسؤولية الأبوية

القانون 219/2012: استيعاب الأطفال الذين ولدوا في إطار الزواج أو خارج

المرسوم التشريعي رقم 154/2013 و التي طبق في تاريخ 2014/2/7 قد تغيرتغيرا عميقا من ناحية الموضوع. الزواج والأسرة، تم ضبط اتحاد بين رجل وامرأة في العديد من الطرق المختلفة

الزواج والأسرة، تم ضبط اتحاد بين رجل وامرأة في العديد من الطرق المختلفة و المستوحاة النظام في مكان وقبلها القانون المدني (قانون . أتذكر في عام 1942) بدلا البرجوازية والكاثوليكية. التغيير الأكثر عمقا في عام 1975 مع مقدمة من "عائلة جديدة"، وقد اتخذت العديد من الابتكارات والتغييرات مكان منذ ذلك الحين. في الزواج، ولأن الزواج الزوجين (والأزواج السابقين) اكتساب الحقوق والالتزامات المنصوص عليها تحديدا. زوج من الحقيقة. هو "مجموعة اجتماعية" لم يتم تعريف بأي معيار من المعايير، هو زوج غير المتزوجين الذين لا يشتري حقيقة العيش معا أي حقوق و / أو التزامات. لا يوجد مكونات الحماية إذا تم حل الزوجين. في مواجهة الواقع الاجتماعي الفعلي /الأزواج (الناس تربطها الأسرة السندات ليس بالضرورة العاطفي من الجنس الآخر) قد حان للاعتراف بحقوق معينة أو وجهات نظر ل الشريك. على سبيل المثال، المحكمة الدستورية (وجزء من التشريع) تسمح للتسلسل في عقد الإيجار. تعترف بعض الأحكام الحق في التعويض في حالة الوفاة أو الإصابة المسؤولية التقصيرية / الشريك الثالث (حادث سير، حادث أثناء العمل). في / يسري شريك أيضا إلى بعض الأحكام التشريعية ما يلي: السماح للشريك الامتناع عن الإدلاء بالشهادة في المحكمة الجنائية، وجريمة إساءة استخدام قانون الأسرة وأوامر في حال والتعسف في الاسرة (حيث أن الأسرة هي أيضا أن من يعيشون معا) نظرا لإمكانية / شريك أن يطلب تنحية والتنحية وتعيين رئيس للدعم، وقانون المشورة العامة التي تعمل عادة لصالح الأزواج. لا يزال يسمح بالتنبؤ المعتقلين في حالة ظروف قاسية من أولئك الذين تتعايش، أو عائلة مسجلة باسم "الأشخاص ذات الصلة من جانب أواصر المودة والعيش معا". ليس هناك توقع في الحقوق والواجبات مع بعضها البعض داخل الزوجين أو نتيجة التقرير؛ وقد تم تناول أو تنظيم بعض جوانب المعيشة. يمكنك تجنب ما يسمى العقد (أو العهد) المعيشة. انه اتفاق الخاص التي يجوز للأطراف المشاركة في السلوكيات التي تقوم على حقوق والتزامات الزواج ولكن حذار، فإنه ليس حقا عقدا. محتوى هذا النوع من الاتفاق: الحق في السكن، مبلغ شهري للشريك، والملكية المشتركة للممتلكات، لا يمكن أن تكون مصممة لتغيير قواعد الميراث، فإنه لا يمكن استهداف التقاعد. ويمكن فعل الكثير من خلال وصية. تجدر الإشارة إلى أن هو عليه الآن استيعاب المطلق من الأطفال الذين ولدوا في إطار الزواج وخارج نطاق الزواج وأن الحماية الممنوحة تنظيمية مماثلة.

حرر من طرف فرنشيسكا مجولي

التشريع الإيطالي في مسألة العنف والقانون الإقليمي المقترح

(مايو 2014 6)

القواعد المتعلقة بظاهرة العنف ضد المرأة من خلال القانون الإقليمي رقم 5 لسنة 2013: "التدخلات الإقليمية لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة." والمنطقة بحيث ينظم المتطلبات الواجب توافرها في مراكز مكافحة العنف، وعطلة لودج ومنازل من المستوى الثاني المقبل لتحديد ورسم خريطة للهياكل الإقليمية لدعم النساء ضحايا العنف. وقد سمح تعداد لنا لوضع قائمة من الملاجئ مع الخصائص المطلوبة من قبل القانون وحسب نوع التدخل. ويشمل التعداد أيضا لدينا مركز مكافحة جنبا إلى جنب مع البيت والبيت من ملجأ المستوى الثاني، أكثر من مركز مكافحة العنف. يتم تحديث قائمة المراكز والبيوت سنويا ويتم العثور على صفحة الويب التالية في محافضة المنطقة
:http://www.regione.veneto.it/web/pari--opportunita/rilevazione--delle--strutture--regionali

	الأقاليم	السكان	مراكز ضد العنف	ملاجئ	سرائر للنساء	ملاجئ درجة تانية	سرائر للنساء
1	بلونو	209.364	1	/	/	1	3
2	بادوفا	927.848	2	2	8	4	16
3	رفيغو	242.543	1	1	3	/	/
4	تريفيزو	881.245	1	1	/	1	4
5	فينيسيا	847.983	5	2	9	2	5
ج 6	فيرونا	907.352	2	1	4	/	/
7	فتشينسا	865.421	3	1	7	4	14
	المجموع	4.881.756	15	9	31	12	42
	بلدية فينيسيا	270.843	1	1	7	1	3

كل مأوى من المستوى الثاني لديه أسرة لاستضافة النساء و للأطفال القصر

المعلومات الواردة في القانون الإقليمي تمثل منعطفا ايجابيا في مسار تميزت المنتدى من مؤتمر خبراء الاتحاد الأوروبي حول العنف ضد المرأة، في عام 1999 بإعداد وثيقة تتضمن التوصيات التالية إلى الدول الأعضاء، "جميع وتلتزم الحكومات الوطنية لإنشاء ودعم والتمويل، الكلي والحر، للنساء ضحايا العنف وأطفالهن

بغض النظر عن الحالة الاجتماعية ". وفقا لهذه الخدمات القياسية للمساعدة يجب أن تكون النساء ضحايا الحرة، على أساس العمل مع - تمكين المرأة والاعتماد على الذات، مع الموظفين حصرا العاملات في فرق (المدفوعة والمدربين)؛ فتح 24 ساعة يومي 24 و موجهة إلى جميع النساء اللواتي يقعن ضحايا للعنف بغض النظر عن الأصل العرقي، مع ضمان عدم الكشف عن هويته والسرية وتمويل مستقر وكاف .مضمونة من قبل الحكومة المركزية. يجب أن تعطى الأولوية لسلامة النساء والأطفال، وتشير التقديرات إلى حاجة سرير لكل 10000 نسمة لمدينة البندقية، هذا الرقم هو سرير لكل 27000 نسمة. أما بالنسبة لمنطقتنا يدل على أن الأسرة تحسب بمعدل واحد لكل 67000 نسمة، وإذا أخذنا في الاعتبار عدد المقاعد المتاحة في ملاجئ ومنازل المستوى الثاني. نحن ما زلنا بعيدين عن المعلومات الواردة في التوجيه الأوروبي حتى لو كان هو أن تدفع المزيد من الاهتمام من قبل جميع المؤسسات المحلية، سواء المحلي والإقليمي. هذه الاحتياجات إيجابية سجل للقيام للتعامل مع أشكال التمويل أكثر اعتمادا على المشاركة في المناقصات العامة للحصول على التمويل الإقليمي مخصصة المشاريع. أكثر إيجابية، ووضع مركز مكافحة العنف في مدينة البندقية، تمويل ثابت من مدينة منذ تأسيسها في عام 1994، وكانت قادرة على تنفيذ التمويل بفضل اللتزويد الوطني بالاضافة إالى الاقليمي

حرر من طرف الدكتورة باتريبا مركوتسى

****

في العامين الأخيرين كان هناك في إيطاليا انتشار الحقيقي للقواعد المتعلقة بالعنف ضد المرأة، والتي في الاجتماعات السابقة تمكنا من دراسة بمزيد من التفصيل. في نهاية رحلة لدينا وقبل النظر في أي قانون. 5/2013 المنطقة فينيتو، ينبغي أن نقول بضع كلمات عن القوانين المعمول بها في بلدنا. احتفظ بصمة القوانين القمعية

تتمحور له من الروايات، معظمها مستوحاة من المنطق الطوارئ وتقبله للرأي العام بدلا من أساليب تشريعية جيدة. ما وراء مرجعية مشتركة للمبادئ التي وضعتها الاتفاقيات الأوروبية في اسطنبول (اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف المنزلي، 2011/5/11) وانزاروت تم تجزئة الإطار التنظيمي الإيطالي (أطلق عليه القانون الموحد، كما ،(اتفاقية مجلس أوروبا لحماية الأطفال الاستغلال والاعتداء الجنسي) كان الحال في الهجرة أو المخدرات) وحتى مشكلة منهجية ومجموع الذي اعتمد في بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى. تنظر، على سبيل المثال ديل استادو (القانون رقم 1، 2004/12/28، تتضمن تدابير الحماية المتكاملة ضد العنف القائم على نوع الجنس) والقانون الإنجليزي، ولكن أيضا قواعد الدول الطامحة للانضمام الى الاتحاد الاوروبي مثل ألبانيا (القانون رقم 9669 من 2006/12/18 "تدابير مكافحة العنف في ("العلاقات الأسرية

الالتزام الذي لمنظور أوروبي وعلينا أن ننظر في وجه جود واسع النطاق على نحو متزايد للأجانب في الأراضي الإيطالية، مع المتطلبات ذات الصلة من الحماية القانونية. في اللوائح الحالية لا تزال تفتقر إلى الأدوات المناسبة في مجال التوعية والوقاية والكشف عن الحالات؛ إعلان وإعلام. المساعدة الاجتماعية المتكاملة للضحايا في العمل والصحة والسكن. العلاج والسجون وليس من الملاحقون ومرتكبي الجرائم الجنسية. القانون ن الإقليمي. 5/2013 من فينيتو "التدابير الإقليمية لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة"، هو اعتراف مهم، كجزء من سياسات لمكافحة العنف ضد المرأة، ودور الملاجئ النسائية والملاجئ. لسنوات، في منطقتنا، وتعمل مراكز مكافحة العنف ودور المرأة، بتحريض من الجمعيات غير الهادفة للربح السائدة التي تعمل بهدف مكافحة ومنع العنف ضد النساء وأطفالهن من خلال الوقاية والدعم والمشورة و ا لضيافة ضحايا العنف، والتي تقوم على المبادئ التوجيهية والبروتوكولات من الهيئات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي

اللجنة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الذين أدركت منذ فترة طويلة أهمية مراكز مكافحة العنف هو تمكين "ظهور هذه الظاهرة، وفعالية التدخلات والمهارات والخبرات. يفترض، بالتالي، حيوي التخطيط والتنسيق والتمويل للتدخلات الإقليمية الرامية إلى تنفيذ تجربة مراكز مكافحة العنف والمنازل اللجوء، إلى الترويج للتدخل للشبكة بين جميع أصحاب المصلحة - المؤسسية وغير ذلك - المشاركة في المبادرات الرامية إلى منع ومكافحة العنف ضد المرأة ودعم الضحايا، وتنفيذ رصد ودراسة هذه الظاهرة وتعزيز تدابير لمكافحة، بما في ذلك الإعلامية والثقافية والتعليمية. القانون الإقليمي يمكن أن يكون أداة هامة لتوفير المساعدة والدعم والاستقلالية والتغلب على المصاعب مسارات للنساء ضحايا العنف، سواء وحده أو مع الأطفال، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية، والعمل بشكل وثيق مع شبكة من الخدمات الاجتماعية و الجمعيات المحلية، مع الاستخدام المجاني للمرافق المذكورة أعلاه.

حرر من طرف . أناماريا مارين

إذا كان مشروع مشترك لتطوير مسارات مناهضة العنف على طول الطريق وجاء أيضا في الاجتماعات القانونية - قانونية مع المراحل المختلفة في بلدية فينيسيا . وهذا حق مسار كان، كنا أبطال كل شيء، والمتدربين والمعلمين والنساء من المدينة إلى اتباع نهج تدريجي للقضايا المتعلقة بالحق / للحقوق التي تنتمي إلينا. لقد وجدنا أنه من المفيد أن نترك بصمة ثابتة صغيرة لخطواتنا، و هده مجموع ملخصات قصيرة من المجتمع المختلفة، مع عدم المطالبة بالكمال، ولكن مع الاعتقاد بأنها يمكن أن تعطي لغيرها من النساء بضع الحصى التي توقع مسارات جديدة في الحقوق و القوانين

مثل فرنشيسكا ماجولو , انا مريا مارين, ماريا مرغريطا سالزر, كيارا سانطي , و المحامين